جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association
السنة الرابعة والعشرون – كانون الأول 2021

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

- جلالة الملك يكرم الطباع بوسام مئوية الدولة الأولى
- الجمعية تلتقي رئيس اللجنة الملكية لمنظومة الإصلاح السياسي
- الهيئة العامة تنتخب أعضاء مجلس ادارة الجمعية
- الجمعية تبحث أولويات عمل الحكومة الاقتصادية
- الطباع: الأردن يحتاج قانوناً عصرياً للاستثمار
- الجمعية تلتقي مراقب عام دائرة الشركات

مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الرابعة والعشرون – كانون الأول 2021

في هذا العدد

افتتاحية العدد	3
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في المؤتمر الإفتراضي الاستثماري الأول تحت عنوان « تحفيز الاستثمار في المئوية الثانية»	4
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس اللجنة الملكية لمنظومة الإصلاح السياسي	7
جمعية رجال الأعمال الاردنيين تؤكد على أهمية الزيارة الملكية إلى الولايات المتحدة	12
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الأذرية	14
التئام فعاليات مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك	19
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث خطة عمل الحكومة للفترة 2021-2023	22
الطباع: الأردن يحتاج قانوناً عصرياً للاستثمار	26
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حوارية حول « آثار جائحة كورونا على الإقتصاد الأردني»	27
الطباع يقيم حفل استقبال على شرف عدد من السفراء	28
الاتحادات العربية المتخصصة في المملكة توقع مذكرة تعاون مشترك	29
«رجال الأعمال الأردنيين» تبحث عقد مجلس أعمال أردني- أوكراني مشترك	32
اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في أعمال المائدة المستديرة الأولى حول سياسات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية	37
الطباع يؤكد على ضرورة تعزيز العلاقات الاستثمارية الأردنية الباكستانية	39
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي مراقب عام دائرة الشركات	43
مجتمع الأعمال: ننظر باهتمام كبير لجهود الملك بالمجالات الاقتصادية	46
اتحاد رجال الأعمال العرب يبحث تعزيز التعاون العربي المشترك	48
الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تنتخب أعضاء مجلس إدارتها	51
توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين و مجلس المصدرين والمستثمرين التابع لوزارة الخارجية الأوكرانية	52
الطباع رئيساً لجمعية رجال الأعمال الأردنيين والبليبسي نائباً له	54
جلالة الملك يكرم الطباع بوسام مئوية الدولة الأولى	54
الطباع يؤكد على أهمية رفع مستوى العمل العربي المشترك	55

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 7617

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد — طارق حجازي — المدير العام — د. روان شبيطة — باحث اقتصادي — تحرير خطاب — مسؤول شؤون الأعضاء

افتتاحية العدد

خلال النصف الأول من العام الحالي بدأت المؤشرات الاقتصادية تشهد تحسناً طفيفاً مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. فإذا نظرنا الى مؤشرات الأداء الاقتصادي نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام الحالي، قد حقق نمواً حقيقياً بنسبة 1.8 % مقارنة بتراجع بلغت نسبته 1.2 % في نفس الفترة من عام 2020.

كما ورافق ذلك النمو تحسناً في أداء عدد من القطاعات الاقتصادية، ولكن بالمقابل لا يزال الاقتصاد الأردني يواجه العديد من التحديات والتي زاد عمق تأثيرها نتيجة جائحة فيروس كورونا، كالمديونية المرتفعة التي تشكل ما نسبته 108 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة التي شكلت ما نسبته 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال أول 7 أشهر من العام الحالي، وذلك قبل المنح الخارجية والتي تعد موارد مالية متذبذبة وغير مؤكدة. هذا الى جانب ارتفاع معدلات البطالة وبلوغها لمستويات غير مسبوقة حيث بلغت نسبتها خلال الربع الثاني من العام الحالي الى ما يقارب 24.8 %.

وعليه فإن التركيز على التعافي الاقتصادي من خلال أولويات عمل الحكومة للأعوام 2021-2023 والتي تم وضع ملامحها العامة من قبل الحكومة مرهون نجاحها بعدة عوامل من أهمها هي التركيز على الملف الاستثماري وعملية جذب الاستثمارات وتحفيز البيئة الاستثمارية لتكون بيئة تنافسية وجاذبة للاستثمار.

هذا الى جانب دعم الاستثمار المحلي الذي لا يقل أهمية عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر على حد سواء. ولتحقيق ذلك فإن مجتمع الاعمال الأردني يتطلع نحو البدء بالتوجه لتبني قانون استثمار عصري يتجنب التضارب مع التشريعات الأخرى المنظمة لبيئة سير الأعمال. كما ويواكب أفضل الممارسات العالمية بحيث يساهم القانون بالتصدي للتحديات الاستثمارية ويقلل من درجة تعقيد وتعدد الإجراءات ويخفف من تعدد القوانين والأنظمة والتعليمات المتشعبة والمتداخلة بشكل كبير ويوحد المرجعيات.

وإن ذلك سوف يساهم بجذب المزيد من الاستثمارات والتي يمكن توجيهها نحو توليد الوظائف وخلق فرص عمل جديدة، تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني ونهضته. خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجل صافي تدفق للداخل بلغ 135.3 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بما قيمته 302.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق أي بمعدل تراجع 55.2 %. آملين بأن تكون سنة 2022 أفضل.

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الثاني والثالث من عام 2021 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها.

وإنه يسعدني أن أعلمكم بأن جلالة الملك قد كرمني بوسام مئوية الدولة الأردنية خلال فعالية الإحتفال الحكومي بمئوية الدولة الأردنية، بتاريخ 2021/10/17، وذلك تقديراً لمساهمتي في تطوير مؤسسات القطاع الخاص على مدار نصف قرن من خلال تأسيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكذلك المساهمة في تأسيس اتحاد رجال الأعمال العرب، كما وأتوجه لأعضاء الهيئة العامة بجزيل الشكر على تجديد ثقتهم الغالية كرئيس لهذه الجمعية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في المؤتمر الإفتراضي الاستثماري الأول تحت عنوان " تحفيز الاستثمار في المئوية الثانية"

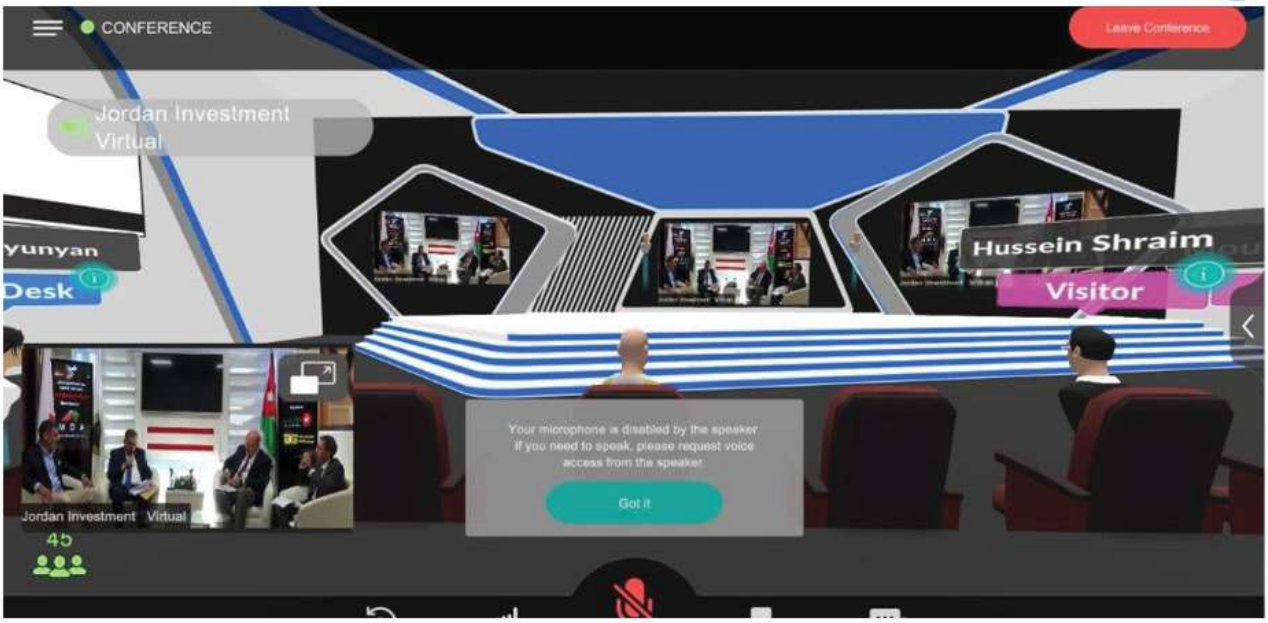

شارك عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس يُسري طهبوب في أعمال المؤتمر الإفتراضي الاستثماري الأول تحت عنوان "تحفيز الاستثمار في المئوية الثانية" والذي عُقد بتنظيم من هيئة الاستثمار الأردنية خلال الفترة 12-2021/7/13 بإستخدام تقنية التواصل المرئي.

وأشار طهبوب خلال مشاركته كمتحدث رئيسي في جلسة المؤتمر الثالثة تحت عنوان " الأردن منصة إنطلاق للأسواق الإقليمية والعالمية"، إلى أن الأردن تعتبر من الدول التي اهتمت بشكل كبير بتبني سياسات الإنفتاح الاقتصادي، كأداة هامة في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، فلطالما واكب الأردن تطورات الاقتصاد العالمي وكذلك التوسع في العولمة، ومنذ بدء تطبيق الأردن في عام 1973 لقانون الاستثمار الأجنبي تمكن خلال السنوات الماضية من توفير بيئة استثمارية حاضنة، ساهمت في جذب العديد من الاستثمارات ذات القيمة المضافة الكبيرة للاقتصاد الوطني.

فقد سجل الأردن صافي استثمار أجنبي مباشر خلال عام 2020 بما يقارب 496.7 مليون دينار أردني، حيث إرتفع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر العام السابق بنسبة 2.2% ليبلغ 52.9 مليار دينار أردني.

لافتاً إلى توجه الأردن ومنذ إنضمامه لعضوية منظمة التجارة الدولية في عام 2000 نحو توقيع عدد من إتفاقيات التجارة الحرة والثنائية والمتعددة الأطراف، مع مختلف التكتلات الاقتصادية مما ساهم ايجاباً في جذب المزيد من الاستثمارات نحو الأردن كوجهة آمنة للاستثمار، مع تواجد فرص استثمارية حقيقية تساهم في نفاذ ووصول السلع والخدمات للعديد من الأسواق، من خلال الإستفادة من المزايا العديدة التي توفرها الإتفاقيات التجارية التي إرتبطت بها الأردن دولياً وإقليمياً وكذلك عربياً.

وأكد طهبوب بأن البيئة الاستثمارية الأردنية تتيح إمكانية استخدام المستثمرين لاستثماراتهم كقاعدة للتجارة والاستثمار، من خلال الإستفادة من ما يقارب سبعة عشر اتفاقية عربية يرتبط بها الأردن، بموجب اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تمنحه أفضليات تجارية، الى جانب 7 اتفاقيات تجارة حرة جزء منها مع تكتلات اقتصادية كبيرة كالاتحاد الأوروبي، ودول صناعية كبرى كأمريكا وكندا وسنغافورة، الى جانب وجود 27 اتفاقية منع إزدواج ضريبي، و 55 معاهدة استثمار ثنائية، ومما لا شك فيه أن هذه الإتفاقيات تمنح الأردن خاصية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية والتي تعد من أهم المزايا الجاذبة للاستثمار.

كما وأن هناك إمكانيات كبيرة ليكون الأردن مركز تجاري واستثماري على مستوى الإقليم في العديد من المجالات، خاصة التي برزت أهميتها في ظل جائحة فايروس

كورونا، والتي من أبرزها مجالات تكنولوجيا المعلومات والذكاء الإصطناعي والرقمنة، إلى جانب التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات الداعمة للتجارة الرقمية والتحول الرقمي، ونظام المدفوعات الرقمية، فهناك فرصة حقيقية لفتح آفاق لصناعة التكنولوجيا المالية في المملكة، بفضل ما يتمتع به قطاع تكنولوجيا المعلومات من قدرات ومهارات رقمية وابتكارية والإستفادة من توجيه الاستثمارات نحوها. بالإضافة إلى مجال السياحة العلاجية، والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.

وبين طهبوب بأنه و على الرغم من جميع الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات الحكومية والخاصة في مجال جذب الاستثمارات، إلا أن الاستثمارات الأجنبية لا تزال أقل من مستوى الطموحات وذلك لوجود عدد من المعيقات والتحديات الواجب إلقاء الضوء عليها وعلى تأثيراتها السلبية خاصة، وجود البيروقراطية الإدارية، و تعدد الجهات التي يجب على المستثمر مراجعتها وعدم فعالية النافذ الموحدة بالشكل الذي يجب، و إرتفاع كلف الاستثمار خاصة التكاليف التشغيلية من أسعار الطاقة والكهرباء بالإضافة إلى عدم تنوع الفرص الاستثمارية وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وشدد طهبوب على أهمية التوجه نحو التركيز على العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال العمل على زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي، وتشجيع الصادرات، والمحافظة على معدلات تضخم معتدلة، وتخفيض كُلف الحصول على التمويل للوصول لبيئة استثمارية تنافسية.

إلى جانب أهمية تكثيف الإجراءات والحملات الدعائية، والتسويقية، والترويجية في الداخل، والخارج بشكل مستمر ودوري، للتعريف بالمزايا والحوافز الاستثمارية المتوفرة بالأردن، ومواصلة القيام بمراجعة مستمرة لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن، وذلك لأن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر هدفاً رئيسياً، وأحد أولويات العمل الاقتصادي الهادف لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي.

وأكد طهبوب على ضرورة تكثيف الدراسات خاصة القطاعية منها للتعرف على العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، إلى جانب تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن للتعرف على الإجراءات الواجب اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

وقال فريدون حرتوقة رئيس هيئة الاستثمار في الوكالة خلال افتتاح أعمال المؤتمر بأن المؤتمر الذي يضم نخبة من المسؤولين والخبراء ورجال الأعمال من جنسيات عربية وأجنبية، والذين يمثلون العديد من القطاعات الاستثمارية المتنوعة، يعد أول مؤتمر افتراضي يقام في الأردن، وسيعمل على فتح المجال أمام آفاق جديدة من التعاون الاقتصادي والاستثماري. وأضاف أن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا كان لها أثر كبير على التواصل بين جميع الفئات خاصة رجال المال والأعمال في الخارج، مشيراً إلى أن هذه التحديات استثمرت من خلال وسائل التكنولوجيا الرقمية الحديثة، حيث قدم الرياديون تقنيات جديدة إبداعية ضمن البنى التحتية الممكنة أتاحت سهولة التواصل مع رجال المال والأعمال وأسهمت في الترويج للبيئة والفرص الاستثمارية في المملكة بكل سهولة ويسر. واستعرض حرتوقة أمام المشاركين أهم ميزات الاستثمار في الأردن والفرص الاستثمارية التي أعدتها هيئة الاستثمار في العديد من القطاعات الاستثمارية الواعدة، إضافة إلى تأكيد دور الهيئة في تقديم الدعم والتسهيلات كافة للمستثمرين الراغبين بتوجيه استثماراتهم إلى الأردن.

وتم على هامش المؤتمر افتتاح معرض افتراضي للفرص الاستثمارية وتضمن المؤتمر العديد من الجلسات التي تناولت موضوعات كمستقبل الاستثمار والتطلعات ما بعد فيروس كورونا، وترويج الفرص الاستثمارية والشراكة بين القطاع العام والخاص، والمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التحول الرقمي للاقتصاد، ونشر ثقافة الريادة والإبتكار بين الشباب ودعم مشاريعهم الإبداعية والمشاريع الناشئة، ورأس المال من أجل النمو والوصول إلى التمويل.

كما وناقش المشاركون التوجهات والتوقعات المستقبلية لبيئة الاستثمار في المملكة والعالم، وترويج الفرص الاستثمارية والشراكة بين القطاع العام والخاص والتركيز على اجراءات تحفيز الاستثمار المقدمة من خلال خدمات هيئة الاستثمار الأردنية والاجراءات الحكومية لتحفيز بيئة الاستثمار.

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2021

للعام السادس على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تلتقي رئيس اللجنة الملكية لمنظومة الإصلاح السياسي

17 تموز

استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيس اللجنة الملكية لمنظومة الإصلاح السياسي دولة سمير الرفاعي وعضو اللجنة الدكتور يعقوب ناصر الدين، في مقر الجمعية بتاريخ 2021/7/15 وذلك لمناقشة رؤية القطاع الخاص حول منظومة الإصلاح السياسي، وبحث آلية عمل اللجنة الملكية لتحديث منظومة الحياة السياسية وبحث سُبل تعزيز الحياة الديمقراطية الأردنية، بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة ومجلس أمناء الجمعية وممثلي عدد من الأحزاب السياسية ونواب سابقين.

وأشار حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء إلى أن مجتمع الأعمال الأردني كأحد اللاعبين الأساسين في الاقتصاد الأردني، يتوقع من اللجنة الزاخرة بالطاقات الوطنية وصاحبة الرؤى والبرامج والخبرات، الإرتكاز على مبدأ التشاركية وتعزيز التعددية وقبول الآخر دون الإنحياز لمنظومة، أو فكرة إلا إذا لاقت القبول العام لدى غالبية المجتمع، وذلك هو أساس الإصلاح السياسي وهو الوصول لصيغة مشتركة تلاقي استحسان المجتمع فيما يتعلق بالممارسات السياسية التي تؤثر على المجتمع ككل.

وبين الطباع بأن المادة 40 من الدستور تنص على أن « يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين، ويبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع المذكور». لافتاً إلى أن الأوراق النقاشية لجلالة الملك لم تأخذ دورها وحقها في النقاش، وإبداء الآراء وكذلك مشروع الأقاليم الثلاثة التي لم ترى النور .

وشدد الطباع على أن المشاركة السياسية تعد من الأركان الأساسية لعملية الإصلاح السياسي، وتتمثل في حق الإنتخاب لتكون المفتاح الأساسي للإصلاح بمختلف أشكاله ومسمياته، ومن هذا المنطلق فإنه من المهم إيجاد صيغة قانون يراعي الواقع الإجتماعي والسياسي الأردني، ويساهم بالوصول إلى حكومة برلمانية بالشكل الذي يطمح له المجتمع، خاصة وأن قانون الإنتخاب هو مفتاح الإصلاح السياسي في الأردن فهو المنظم الأساسي للتفاعل السياسي، ومن المهم أن يتم تعزيز دور الأحزاب السياسية وجعلها أكثر فاعلية وذلك لإستعادة الثقة المؤسسية بمجلس النواب والأحزاب معاً.

وبين الطباع أنه في ضوء وصول نسب البطالة إلى ما يقارب 30 %، فإننا نطلع لاصلاحات اقتصادية تسبق اقرار التشريعات السياسية، لما في ذلك أهمية في تحفيز المواطن للمشاركة في العملية السياسية بأكملها من الانتساب إلى الأحزاب إلى

المشـاركة فـي الانتخابـات.

كمـا وأكـد الطبـاع علـى أهميـة تعزيـز دور المغتـرب الأردنـي فـي تحقيـق النهضـة الاقتصاديـة الوطنيـة، وإشـراكه فـي العمليـة السياسـية، خاصـة وأن تحقيـق الإصـلاح الحقيقـي يزيـد الثقـة فـي المنظومـة الاقتصاديـة والسياسـية، وكذلـك يخلـق بيئـة أمنـة لممارسـة أنشـطة الأعمـال ممـا يزيـد الحافـز للمغتربيـن لإعـادة توطيـن رؤوس أموالهـم وتوجيـه اسـتثماراتهم نحـو مشـاريع وطنيـة.

وبيـن الطبـاع أنـه مـا زالـت عمليـة التحـول الديمقراطـي قائمـة علـى أسـاس علاقـات القـوى السياسـية والإجتماعيـة وتوازنـات القـوى بينهـم، وعليـه فـإن الديمقراطيـة هـي وسـيلة للإصـلاح السياسـي، وتحقيـق رفاهيـة الإنسـان وعدالتـه وتقديـم الخدمـات لـه، وإن الإصـلاح السياسـي والديمقراطـي هـو لبنـة أساسـية للحفـاظ علـى سـلامة وأمـن الأردن والنظـام السياسـي وأن بدايـة التغييـر هـو مـع تواجـد الإرادة السياسـية، وعليـه فـإن مجتمـع الأعمـال الأردنـي يأمـل أن تسـاهم اللجنـة المختـارة فـي تحديـث المنظومـة السياسـية، وإحيـاء مشـروع النهضـة الشـاملة، واقتـراح مشـروع وطنـي متكامـل يدشـن المئويـة الثانيـة بعـزم وثبـات، وفـق برامـج عمـل واضحـة الأهـداف ومحـددة زمنيـاً بمخرجـات يلمـس المواطـن أثرهـا ، خاصـة وأن تحديـد جـدول زمنـي يسـاهم فـي إرسـال رسـائل ايجابيـة للمجتمـع الأردنـي.

مـن جهتـه، بيـن الرفاعـي خـلال اللقـاء أن رسـالة التكليـف الملكـي للجنـة إصـلاح المنظومـة السياسـية تتكـون مـن سـتة محـاور يرتكـز أهمهـا علـى قانـون الإنتخـاب والأحـزاب، لافتـاً إلـى أن جلالـة الملـك عندمـا قـام بتشـكيل اللجنـة أكـد أنـه سـيتم تطبيـق التوصيـات الـواردة مـن اللجـان وهـذه الثقـة التـي منحهـا جلالتـه للجنـة تزيـد مـن مسـؤوليتنا فـي تحقيـق الإصـلاح المطلـوب. وأشـار الرفاعـي أن اللجنـة سـتبني علـى مـا تـم إنجـازه مـن لجـان سـابقة تـم تشـكيلها خـلال أخـر 20 سـنة مؤكـداً علـى أهميـة التوقيـت المناسـب التـي تشـكلت بـه اللجنـة والتـي صادفـت الإحتفـال فـي الذكـرى 75 للإسـتقلال ومـرور 100 عـام علـى إنشـاء الدولـة الأردنيـة الحديثـة.

ولفـت الرفاعـي بأنـه ولأول مـرة سـيتم دراسـة قانـون الإنتخـاب والأحـزاب فـي قانـون واحـد معـاً، وتهـدف اللجنـة لزيـادة مشـاركة الأحـزاب فـي الحيـاة السياسـية والتـي وللأسـف لـم يتمكنـوا مـن المشـاركة بهـا بشـكل كبيـر حيـث بلغـت مشـاركة الأحـزاب 5 % ممـن حصلـوا علـى أصـوات العـام السـابق.

وأشـار الرفاعـي بـأن كل الأحـزاب ليـس لهـا الوجـود العميـق فـي الدولـة علـى وجـه العمـوم نتيجـة عـدد مـن العوامـل التـي عقـدت مـن الحيـاة الحزبيـة، وإن اللجنـة تسـعى بـأن يكـون للأحـزاب برامـج واضحـة تنقـل آراء المجتمـع وتسـاهم فـي المشـاركة بتشـكيل الحكومـات ولتحقيـق ذلـك يتوجـب أن يتضمـن قانـون الإنتخـاب قائمـة

حزبية وطنية إلى جانب زيادة المقاعد المخصصة للأحزاب وتطوير قانون الإنتخاب مع كل انتخابات لمجلس الأمة مع وجود وضوح الرؤيا وفق برامج عمل تحفز المشاركة الحزبية مؤكداً على أهمية مراجعة جميع القوانين المؤثرة على العمل الحزبي.

وأكد الرفاعي على أن القطاع الخاص يعد ركيزة أساسية في العمل القادم فيما يتعلق بالأحزاب، موضحاً بأن دور الحكومة يتمثل في خلق البيئة الصديقة التي تحفز القطاع الخاص على الاستثمار وخلق الوظائف وعليه يترتب على القطاع الخاص دور هام في تغذية الأحزاب بالأشخاص والأفكار لدعمها على المشاركة تحت مظلة الدستور وبضمانة ملكية واضحة بوجود برلمان متضمن مشاركة حزبية فاعلة.

وأكد الرفاعي على أن جلالة الملك يسعى إلى تحديث اقتصادي وإداري وسياسي في المئوية الجديدة لتحقيق الهوية الوطنية الجامعة لا الفردية وذلك بالشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص مشيراً إلى إنتهاء عمل اللجنة بشهر تشرين الأول من العام الحالي.

كما وناقش المشاركون العديد من القضايا الهامة خلال اللقاء وأكدوا على أهمية أن يرافق الإصلاح السياسي إصلاح إداري واقتصادي وفقاً لتوجيهات جلالة الملك، كما وأكدوا على ضرورة مأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام على أسس واضحة ليكون التشاور بين الطرفين مجدياً.

ولفت المشاركون إلى أن التجربة الحزبية على مدار الحكومات السابقة والتي تم خلالها تأسيس ما يتجاوز العشرين حزباً لم تكلل بالنجاح المرغوب فواجه العديد من هذه الأحزاب صعوبات فيما يتعلق باستمرارية أعمالها، مما يتطلب المزيد من الوقت لترسيخ ثقافة تشكيل الأحزاب بالشكل المناسب لتكون متمكنة من المشاركة في تشكيل الحكومات وتكون مؤهلة لذلك ليتمتع الأردن بوحدة وطنية تحت مظلة دستورنا.

وأكد المشاركون على ضرورة تطوير وتحسين قانون الإنتخاب مع ضمان استقراريته وعدم تعديله في كل دورة انتخابية مع تحديد مؤهلات الناخبين وحُسن تمثيلهم بحيث يكون ممثل حقيقي وواقعي للمجتمع

وإتاحة الحرية للمواطن للإنتخاب إما للأفراد أو للقوائم.

وأشار المشاركون إلى أن التجربة الحزبية فيما يتعلق بمشاركتها سياسياً واجهت العديد من التحديات والعقبات والتي نأمل من اللجنة الملكية من خلال تكليفها السامي بأن تقلل هذه التحديات التي تحد من فاعلية الأحزاب ودورها في المجتمع وكذلك تؤثر على بقائها واستمراريتها في العمل الحزبي وممارسة أنشطتها بحرية لخدمة الوطن والدفاع عن مصالحه. كما واثيرت العديد من الأسئلة من قبل المشاركين حول التعديلات الدستورية والعدالة بين الناس وتوزيع مقاعد النواب بعدالة هذا بالإضافة للسؤال عن ضرورة ممارسة المغتربين لحقهم الانتخابي.

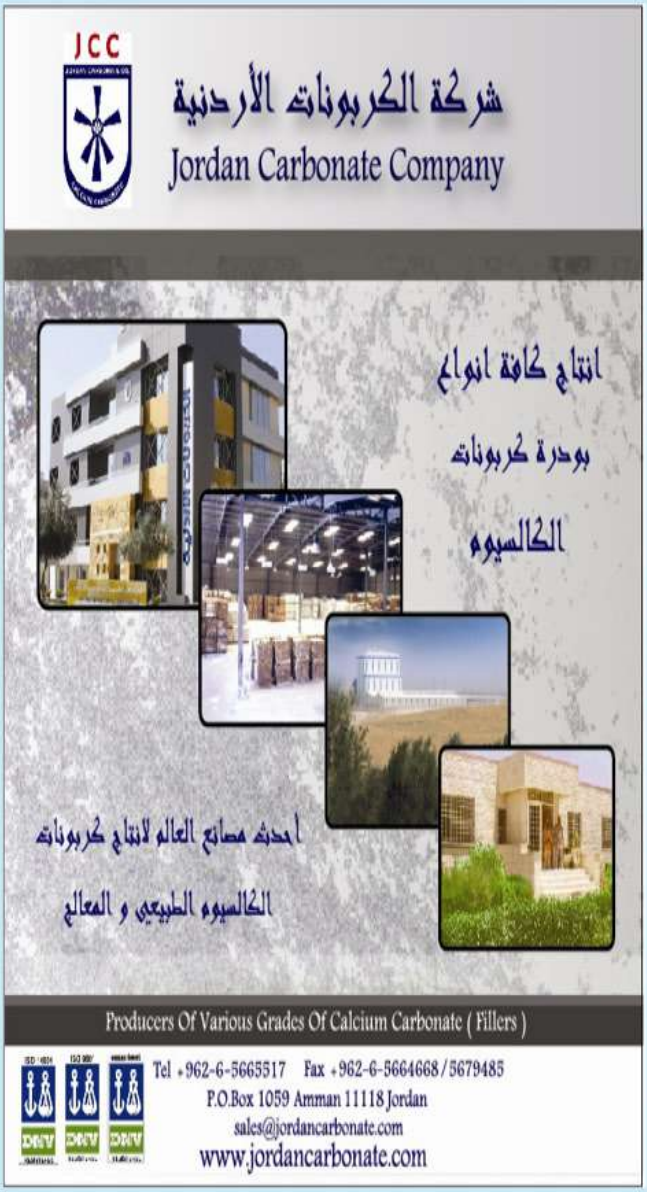

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 90 % من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979.

Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country.

JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .

Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East
Asia, East Africa, West Africa and Europe

الدور الاقتصادي لدائرة تنمية أموال الأوقاف

عطوفة السيد
محمود بدر الحديد

مدير عام دائرة تنمية اموال الاوقاف

الوقف الإسلامي هو أحد النظم الاقتصادية التي تثمر ما غرسه الإسلام في نفوس أبنائه من حب الخير والتعاون والتكافل والتضامن، فقد كان الوقف كما يذكر التاريخ الإسلامي رافداً مهماً من روافد بناء المجتمع والفرد وتحقيق المصالح العامة، ويعتبر الوقف من أهم الروافد في التعليم وإنشاء المستشفيات والملاجئ (التكايا) وتعمير المساجد وادامتها.

وقد أنشئت دائرة تنمية أموال الأوقاف في عام 2003م لتكون بمثابة الذراع الاستثماري لوزارة الأوقاف، بحيث تقوم باستثمار الأموال الوقفية بالشكل الأمثل لتحقيق العائد الأفضل، وتحويل هذه العائدات لتنفق وفق شروط الواقفين وضمن البرامج الوقفية وهي برنامج مساعدة المحتاجين ، وبرنامج الطالب الفقير، وبرنامج الرعاية الصحية وبرنامج المساجد والبرنامج العام، حيث ينفق ثلاثة منها من خلال صندوق الزكاة بالإضافة الى إجراءات تصحيح كثير من الاستثمارات والإيجارات وفق قانون المالكين والمستاجرين التي رفعت الدخل السنوي حوالي مليونين دينار.حيث بلغت كلفة هذه المشاريع التي اقيمت منذ ذلك التاريخ ما يقارب (150,000,000) مائة وخمسون مليون دينار غالبيتها بالمشاركة مع القطاع الخاص بنظام الBOT ، فيما يبلغ صافي الإيرادات من الإستثمارات والإيجارات حالياً حوالي (7,000,000) سبعة ملايين دينار سنوياً.

والدائرة من حيث طبيعة الأموال والعقارات التي تديرها هي التجربة الأولى في سوق الاستثمارات في المملكة، ويوجد للدائرة فروع في جميع المحافظات والألوية لمتابعة أعمال الاستثمار والتأجير والتحصيل للعقارات والأراضي الوقفية أولاً بأول من خلال مديريات الأوقاف

دائرة تنمية اموال الأوقاف تمتلك عدداً من قطع الأراضي الاستثمارية وتتطلع لاستغلال استثمار هذه الأراضي عن طريق تنفيذ مشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المناسبة على بعض القطع الوقفية وحسب المشروع الذى يقترحة المستثمر ونظراً لعدم توفر الموارد المالية الكافية كما أن القدرة الفنية والتخصص متوفرة لدى القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات كبيرة على الأراضي الوقفية، فقد توجهت الدائرة الى المشاركة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات استثمارية على الأراضي الوقفية بإسلوب الإجارة الطويلة BOT بحيث يقوم المستثمر بإقامة المشروع على الأرض واستثمارها لمدة طويلة تصل من (20-30) عاماً يدفع أجرة سنوية عن الأرض للأوقاف ثم تعود منفعة المشروع بالكامل للأوقاف بعد نهاية مدة الاستثمار مع ترك الأولوية للمستثمر فى الإستمرار بعقد جديد .

ولا يقتصر عمل الدائرة على استثمار وتأجير الاراضي الوقفية بإقامة مشروعات استثمارية عليها عن طريقها أو عن طريق القطاع الخاص، وإنما هناك عدداً من العقارات الوقفية المختلفة القائمة في معظم محافظات المملكة من مباني ومخازن ومكاتب وشقق وفنادق ومدارس تقوم الدائرة بتأجيرها ومتابعه صيانتها مما يعود بالنفع والخير على الأوقاف الإسلامية، إضافة إلى وجود قطع اراضي زراعية في مختلف المحافظات بمساحات مختلفة تصل إلى مائة وعشرين الف دونم بحيث يتم تأجيرها للقطاع الخاص للعناية بالأشجار المزروعة أو زراعة أشجار ومحاصيل جديدة مقابل أجرة سنوية وحصة من ناتج الثمار كما يمكن إقامة مشاريع اخرى على هذه الاراضي وحسب رغبة المستثمر، اذ ان بعضها قريب من المدن .

وحول الخطة الإستراتيجة للدائرة فإنها ورغم كل التحديات فهي تتطلع إلى مضاعفة الإيرادات خلال الثلاثة أعوام القادمة، خاصة بعد الإنتهاء من وضع خطة استراتيجة لتحقيق أهدافها والأهداف الوطنية والتركيز على التوسع في مجال استثمار الأموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل وتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية ، وكذلك الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الإسلامية لتنفيذ بعض المشروعات

بأسلوب الإستصناع أو المرابحة مما يسهم بدعم الإقتصاد الوطني والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

كما قامت الدائرة بإعداد نظام الاستثمار على أسس اقتصادية وعلمية تعتمد على تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية واجراء التحليلات المالية والاقتصادية المجدية وفق أسس واضحة ومعلنة. كما أن استثمار اموال الأوقاف يمكن أن يكون من خلال الحصول على التمويل اللازم لها والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل شراء الأسهم والسندات وابرام عقود الاستصناع والمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والمشاركة المنتهية بالتمليك وعقود البناء والتشغيل والتي يقيم فيها المستثمر مباني على اراض وقفية تؤول بعد انتهاء مدة الاستثمار الى الوقف، كما وستقوم الدائرة من خلال «الوقفية النقدية» بشراء قطع أراضي ومباني تجارية استثمارية ذات جدوى اقتصادية خلال الفترة المستقبلية ضمن خطة ممنهجة.

وقد أثرت التحديات التي تواجه الدائرة في عملية تطوير واستثمار الأراضي الوقفية ومنها عدم تعاون بعض المجالس المحلية في تحويل صفة الاستعمال الأراضي ومنح الإعفاءات وفق قانون الأوقاف، كما أن نقص الكادر الوظيفي نتيجة وقف التعيينات من أهم التحديات التي تواجه الدائرة، كما أثرت جائحة كورونا على القطاع الاقتصادي بشكل عام في الأردن وانعكس ذلك بطبيعة الحال على استثمارات الدائرة وموارداها.

جمعية رجال الأعمال الاردنيين تؤكد على أهمية الزيارة الملكية إلى الولايات المتحدة

18 تموز

ثمن حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين جهود جلالة الملك في تعزيز العلاقات الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية من خلال زيارته الرسمية إلى واشنطن. مؤكداً على أهمية أن يتم عكس مخرجات الزيارة ونتائجها الإيجابية المتوقعة على أرض الواقع من خلال تحويلها إلى فرص تساهم في تحقيق التنمية والتطوير في بيئة الأعمال الأردنية وتعزيز قطاع التصدير في المملكة.

ولفت الطباع إلى أن الزيارة الملكية في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم أجمع نتيجة التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا تعكس قوة ومتانة العلاقات الأردنية الأمريكية، وتساهم في تطوير الآفاق المستقبلية للعلاقات الثنائية على المستوى الإقليمي والدولي.

وأشار الطباع إلى أن الزيارة الملكية إلى واشنطن وما سيتضمنها من لقاء الرئيس بايدن تعد مؤشر ايجابي لمناقشة وحل جميع القضايا العالقة، وفرصة كبيرة ليقدم جلالة الملك رؤياه السياسية والاقتصادية فيما يصب في مصلحة الوطن، خاصة وأن جلالة الملك هو أول زعيم عربي يلتقي بالرئيس الديمقراطي منذ انتخابه وهذه بادرة نقدرها جميعاً لما تساهم به في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وبين الطباع بأن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع بكل تفاؤل إلى نتائج الزيارة وما سيتم مناقشته خلالها لكي نبلغ مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية التي تصب في مصلحة الطرفين، مؤكداً بأن الأردن يلعب دوراً هاماً في الإقليم فلطالما كان للأردن مواقف تاريخية كبيرة تجاه القضايا العربية الكبرى التي سعى الأردن من خلالها إلى تحقيق استقرار المنطقة على الدوام.

ولفت الطباع بأن العلاقات الإستراتيجية بين البلدين دائماً ما كانت تتطور على مدى السنوات الماضية وتساهم هذه الزيارة في فتح آفاق أوسع للتجارة والاستثمار بين البلدين، وهو ما يحتاج الاقتصاد الأردني ليتمكن من النمو والتعافي.

وأكد الطباع بأن الجمعية حريصة على متابعة نتائج الزيارة الملكية وإيجاد سُبل وآليات للإستفادة منها في تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية، وعليه فإنه من الضرورة التركيز على التعاون وتوحيد جهود القطاع الخاص وذلك ليتمكن من أداء دوره الريادي على أكمل وجه كشريك فعال في عملية التنمية المستدامة وكمساهم أساسي في توحيد الجهود الوطنية لتقوية العلاقات التجارية بين الأردن الولايات المتحدة .

(وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالعُدْوَانْ)

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن لعام 2021 من مجلة World Finance.

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الأذرية

31 تموز

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، سعادة سفير اذربيجان السيد ايلدار نادر أوغلو سليموف والملحق الدبلوماسي السيد سمير صلاحوف في مقر الجمعية، وذلك لمناقشة سُبل تنمية العلاقات الأردنية الأذرية الاقتصادية والاستثمارية وذلك من خلال تعزيز آواصر التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية توسيع آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين الجانبين خاصة وأن كلا البلدين يزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الحيوية، لافتاً إلى دور الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية مع نظرائنا في مختلف دول العالم وجذب الاستثمارات إلى الأردن، من خلال تأسيس مجالس الأعمال المشتركة والتي هدفت إلى تعزيز الروابط بين البلدين وزيادة التعاون في المجالات التجارية، والاقتصادية، إلى جانب مساهمة الجمعية خلال السنوات السابقة في إطلاع مجتمع الأعمال من مختلف الدول على البيئة الاستثمارية الأردنية وإبراز المزايا والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار والمدن والمناطق التنموية والصناعية في الأردن.

كما وأشار الطباع إلى أن الجمعية قد قامت بزيارة باكو من خلال الوفود التجارية كما ويجمع الجمعية مع مذكرة تفاهم تم توقيعها بتاريخ 29/7/2007 في عمان مع مؤسسة ترويج الصادرات والاستثمار الأذربيجانية (AZPROMO) ونطمح إلى تفعيلها بشكل أكبر.

من جهته، أشاد سعادة السفير إلى عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين وذلك للدور الهام الذي يؤديه قادة البلدين ، لافتاً إلى أهمية العمل على تطوير مجالات جديدة للتعاون في المستقبل القريب وذلك في سبيل تعزيز مستوى العلاقات التجارية الثنائية و تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مختلف المجالات والأصعدة.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال الأذري من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن كوجهة آمنة للاستثمار وزاخرة بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصحي، و السياحي، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع التعليمي كذلك.

ولفت سعادة السفير إلى أن العلاقات الأردنية الأذرية في تطور مستمر وإن الزيارات الملكية التي تمت خلال السنوات السابقة ساهمت في توقيع العديد من الإتفاقيات للتعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، من أبرزها التعاون الدولي، التعليم، الثقافة والشباب، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاستثمارات وحمايتها ومنع الإزدواج الضريبي.

كما ولفت سعادة السفير إلى أهمية تعزيز حجم التجارة البينية وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً، بما يساهم بشكل إيجابي في زيادة وتحسين حجم التبادل التجاري خاصة وأن حجم التبادل التجاري ما يزال دون مستوى الطموحات، معرباً عن استعداد السفارة للتعاون في سبيل تطوير العلاقات مع الأردن. مؤكداً على أهمية الإهتمام بالجانب الاستثماري خاصة وأن القطاع الخاص الأذري مهتم بشكل كبير في تعزيز هذا الجانب وذلك من خلال توثيق العلاقات والتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. كما وأكد سعادة السفير على أهمية أن يتم تحديد القطاعات ذات الإهتمام المشترك للتعاون الاستثماري فيها ومشاركة قصص النجاح في هذا الخصوص.

وأشار سعادة السفير إلى تمتع كلا البلدين بمواقع تاريخية ، سياحية و دينية يمكن ان تكون مركز جذب سياحي و استثماري لكل من الاردنيين والأذريين لافتاً إلى أن الوضع الوبائي في أذربيجان يعتبر جيداً.

من جهته، أكد المهندس عبد الحليم عابدين على أهمية التعرف على السوق الأذري بشكل أكبر خاصة القطاعات ذات الإهتمام المشترك، وأشار المهندس حسام الهدهد إلى وجود فرصة للشراكة في قطاع المقاولات مع الشركات الأذرية والأردنية للتعاون في الدخول إلى الأسواق الأخرى المجاورة.

بدوره، أكد المهندس عبد الرحيم البقاعي على أهمية تسهيل السياحة بين البلدين وتشجيعها خاصة مع تقارب العادات والتقاليد بين البلدين إلى جانب التعاون في مجال الطاقة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2020 ما قيمته 2.042 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية منها 2 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية والمنتجات الكيميائية والحديد والصلب، بينما شكلت المستوردات الأردنية 0.042 مليون دولار تركزت في الكاكاو والسكر والخضار والجذور الصالحة للأكل.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين، المهندس حسام الهدهد، و المهندس عبدالرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

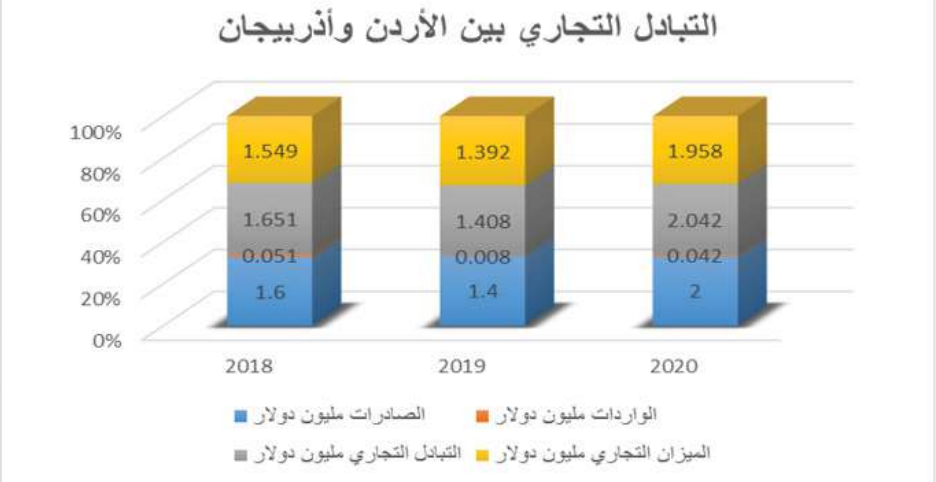

التبادل التجاري بين الأردن وأذربيجان (2018-2020)

العام	الصادرات	الواردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2018	1.6	0.051	1.651	1.549
2019	1.4	0.008	1.408	1.392
2020	2	0.042	2.042	1.958

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى أذربيجان (2020)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات كيماوية متنوعة	0.905
منتجات صيدلانية	0.806
مصنوعات من حديد أو صلب	0.184
محضرات اللحوم والأسماك والقشريات	0.079

أبرز الواردات الأردنية من أذربيجان (2020)	قيمة الواردات مليون دولار
محضرات الكاكاو والكاكاو	0.035
السكر والحلويات السكرية	0.004
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	0.003

* المصدر: مركز التجارة الدولية

« دور الشركة الاردنية لضمان القروض في دعم الصادرات الوطنية »

عطوفة الدكتور
محمد لطفي الجعفري

مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض

- **الصادرات الوطنيّة تحتل أولويّة مُتقدمة للشركة الأردنيّة لضمان القروض**
- **تحقيق ارقام قياسية في حجم العمل ببرنامج ضمان ائتمان الصادرات بفضل دعم البنك المركزي الاردني**
- **يتوقع ارتفاع حجم الصادرات المضمونة وبما يتجاوز 220 مليون دولار**
- **تمكين المصدر الأردنيّ من زيادة صادراته إلى الدول وولوج أسواق جديدة بفضل توفر الضمان**
- **ضمان القروض تسعى لتطوير ادارة الائتمان التجاريّ مع الشركات الصناعيّة**

تحتل الصادرات الوطنيّة أولويّة متقدمة للشركة الأردنيّة لضمان القروض، نظراً للاهمية الاقتصادية الكبيرة لتشجيع الصادرات الوطنية لتمكين الشركات من توسيع اعمالها ودخول اسواق جديدة. وانطلاقاً من إيمان البنك المركزي بأهمية الدور الوطني للشركة الأردنية لضمان القروض قام البنك بتوفرّ سلفة بقيمة 100 مليون دينار لدعم برنامج ضمان ائتمان الصادرات، مكّنت الشركة من تقديم تغطية تأمينيّة أوسع للصادرات الوطنيّة.

ومع ارتفاع مستوى المخاطر في الاسواق الخارجية بفعل ازمة كورونا والتراجع الاقتصادي في مختلف دول العالم مما ادى الى ازدياد حالات عدم السداد وازدياد مخاطر العملية التصديرية برمتها، اصبح دور برنامج ضمان ائتمان الصادرات الذي تقدمه الشركة الأردنية لضمان القروض اكثر وضوحاً كأحد الأدوات الفعالة لإدارة مخاطر العملية التصديرية. ويوفر البرنامج العديد من المزايا التي تمكّن المصدر الأردنيّ بفضل توفر الضمان من زيادة صادراته إلى الدول التي يتعامل معها وولوج أسواق جديدة، بتغطية تأمينية بنسبة 90 % من قيمة الصادرات لكافة الاسواق الخارجية مقبولة المخاطر وبمستوى عمولة منخفض يتم تحديده وفق مستوى مخاطر العملاء المستوردين ومخاطر الاسواق المختلفة، علماً بأن الحد الأعلى للسقف الائتمانيّ يبلغ 11 مليون دولار للمشتري الواحد، في حين أن الحد الأعلى لفترة السداد يصل الى 12 شهر. اما المخاطر التي يغطيها الضمان فتشمل المخاطر التجاريّة مثل عدم دفع المشتريّ لأثمان البضائع أوإفلاس المشتري أو رفض استلام البضاعة المشحونة. بينما تغطي المخاطر غير التجاريّة القيود الحكوميّة على تحويل العملات، أو أي إجراءات أو قرارات حكوميّة تعيق استلام المشتريّ للبضائع، كالحروب والاضطرابات الأهليّة.

ويتيح البرنامج للمصدر الاردني منح تسهيلات بالسداد لمواجهة المنافسة بين المصدرين في مختلف دول العالم، دون الحاجة الى فتح اعتماد مستندي أو الدفع مقدماً، بالإضافة الى توفير امكانية تجيير الحقوق الناشئة عن بوليصة الضمان للبنوك المحلية. مما يمكن المصدر من الحصول على تمويل يغطي قيمة صادراته بشروط مناسبة بفضل توفر الضمان ودون الرجوع اليه في حالة عدم السداد من قبل المستورد.

وتتم الاستفادة من هذا البرنامج من خلال مخاطبة الشركة الأردنية لضمان القروض وتزويدها بأسماء

العملاء الذين تتعامل معهم الشركة في السوق المحليّة، لتقوم بعد ذلك بإجراء دراسة ائتمانيّة لِكُلّ عميل افرادياً وإجراء تقييم ومراجعة للسجل الائتمانيّ من خلال المعلومات المتاحة عن الشركات وبعد ذلك تقدم الشركة الأردنيّة لضمان القروض نتيجة هذه الاستعلامات التي تبيّن مستوى التغطية أو السقف الائتمانيّ الذي يمكن منحه لكل مشتري. حيث تشكل هذه السقوف مستوى المديونية المقبولة لكل عميل، إذ انه يمكن التعامل مع كل عميل ضمن هذا المستوى على نحو متكرر بتغطية مبيعات وفواتير جديدة ضمن التأمين أو التزويد بفواتير سابقة ضمن هذا السقف الممنوح.

وفي حال تعثر أي عميل أو إفلاسه تتقدم الشركة الصناعيّة أو «البائع» بطلب تعويض عن قيمة الفواتير غير المسددة، حيث يغطي تعويض الشركة 90 % من قيمة الصادرات المغطاة بتأمين الشركة.

وقد قامت الشركة بتوفير الضمان لما يقارب 160 مليون دولار من الصادرات الاردنية خلال العام 2020 ويتوقع ان يصل حجم العمل في البرنامج الى مايزيد عن 220 مليون دولار مع نهاية العام الحالي 2021.

والى جانب برنامج ضمان ائتمان الصادرات توفر الشركة برنامجاً خاصاً لِضمان الائتمان المرتبط بالمبيعات بالسوق المحليّة أو الذمم الدائنة، ويغطي الضمان المبيعات بالسوق المحلي بنسبة 80 % وبإمكان الشركات الصناعية الأردنية الحاصلة على بوليصة ضمان ائتمان الصادرات الاستفادة من هذا البرنامج لتجنب مخاطر تعثر العملاء في السوق المحلي، وتكون الاستفادة من هذا البرنامج مشروطةً بتوقيع تصريح بالاطلاع يمكن الشركة من الاستعلام والحصول على بياناتهم المالية. وتعطى الاولوية للاستفادة من هذا البرنامج للشركات الصناعية التي تقوم بتأمين عوائد صادراتها من خلال برنامج ضمان ائتمان الصادرات لدى الشركة.

وعلى صعيد اخر تتعاون الشركة الاردنية لضمان القروض مع البنوك العاملة وشركات التمويل الاصغر لتقديم الضمانات للتمويلات الممنوحة للغايات الانتاجية للشركات الناشئة والمايكروية والصغيرة ومتوسطة الحجم. وتتشارك معهم من خلال هذا الضمان في تحمل مخاطر التمويل لهذه الشركات بهدف تخفيف عبء مخاطر التمويل على البنوك وتشجيعها على تقديم التمويل المنتج للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وبنسب ضمان تتراوح من 70 %-85 %، نظراً لما تساهم به هذه الشركات في خلق وظائف اكبر بالنسبة لحجم الاستثمار واحتواء معدلات الفقر والبطالة اضافة الى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز الشمول المالي.

وتسعى الشركة، في ضوء الاهمية الاقتصادية العالية لبرامج ضمان ائتمان الصادرات وضمان القروض، الى التواصل الدائم مع الشركات الاردنية وتوضيح مزايا وفوائد هذه البرامج لزيادة فرص الاستفادة منها. وتحاول من خلال اللقاءات المختلفة والعمل المباشر مع الشركات الاردنية التعاون في تطوير ادارة الذمم التجارية وتقليص مستويات المخاطر المرتبطة بها. ومع التغيرات الاقتصادية العالمية المرتبطة حالياً بالتبعات طويلة الاجل لازمة كورونا واثر الاجراءات الاقتصادية المتخذة للتعامل مع الازمة الى جانب الفرص التي تتيحها عمليات التعافي الاقتصادي محلياً واقليمياً تتزايد اهمية التركيز على توسيع الصادرات الوطنية ودراسة الاسواق الخارجية والحصول على معلومات عنها بالوسائل المختلفة المتاحة.

ومن الضروري خلال البحث عن فرص زيادة حجم الصادرات وفرص التوسع التركيز على تطوير جودة المنتج وتنافسيته الفنية الى جانب تعزيز التنافسية من خلال شروط البيع والتسهيلات الممكن تقديمها للعملاء القائمين والمحتملين في الخارج، وهو الامر الذي يساعد فيه برنامج ضمان ائتمان الصادرات المصدر الاردني بالبيع من خلال الحساب المفتوح ولآجال زمنية اطول لدعم تنافسية المنتج الاردني.

التئام فعاليات مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك

16 آب

انعقدت دورة جديدة من مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي DEiK، والتي تم تنظيمها في اسطنبول بحضور نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك من كلا البلدين، حيث تم بحث ومناقشة سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة، إلى جانب التعريف بأهم وأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين الأردني والتركي. هذا وشارك في الاجتماعات شركة المدن الصناعية والأردنية وشركتي تطوير المفرق وإربد اضافة إلى مدينة الثريا التنموية.

وأشار حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء إلى أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك مع مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية، والذي تأسس في عام 1994 يعتبر من المجالس الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلاله على أن تكون جسراً للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

مبيناً بأن للجمعية دوراً بارزاً في تقوية العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية إلى الأردن، وذلك من خلال استمرار التعاون والعمل المشترك بين الجانب الأردني والجانب التركي في المجلس المشترك، وأن عقد دورة جديدة لمجلس الأعمال الأردني التركي المشترك يأتي تأكيداً على حرص الجانبين على تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية المشتركة وبما يتوائم مع مصالح ومنافع البلدين الشقيقين.

وأكد الطباع أنه على الرغم من التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا وانعكساتها السلبية، على مختلف الجوانب والأصعدة خاصة الاقتصادية منها، إلا أن الأردن قد تمكن من المحافظة على استقرار البيئة الاستثمارية واثبات مكانته على خريطة الاستثمار العالمية، كوجهة آمنة للاستثمار توفر الاستقرار النقدي والسياسي والأمني في بيئة مشجعة للأعمال منفتحة تجارياً على مختلف دول العالم.

كما ولفت الطباع إلى اعتبار الأردن بوابة العبور نحو أسواق الدول المجاورة، ويمكن الإستفادة من ذلك من خلال التركيز على المزايا التصديرية التي يتمتع بها كلا البلدين، وتوجيه تلك المزايا نحو شراكة استراتيجية ترتقي بمستوى العلاقات نو الأفضل في المستقبل القريب.

وبين الطباع بأن مجتمع الأعمال الأردني ينظر بإعجاب للنجاح الكبير الذي يحققه الاقتصاد التركي، وبروز تركيا كقوة اقتصادية هامة ومؤثرة في المنطقة ، كما وان مختلف الفعاليات الاقتصادية في الأردن تحرص على تنمية وتطوير العلاقات مع نظيراتها في تركيا، خاصة وأن العلاقات المتميزة بين البلدين والممتدة لأكثر من سبعين عاماً منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية الأردنية التركية، والعلاقات الاقتصادية الوطيدة والتي يتخللها عدد متنوع من اتفاقيات التعاون والتفاهم المشترك (ما يتجاوز الأربعين إتفاقية) والتي تشكل جسوراً للتواصل بين البلدين.

مشيراً إلى أن الاستثمارات التركية في الأردن تحظى برعاية واهتمام خاص، نظراً لعمق العلاقات بين الجانبين، فوفقاً لدائرة مراقبة الشركات فإن عدد الشركات القائمة، والمتضمنة لشريك من الجنسية التركية والتي تم تسجيلها خلال الفترة 2019-2021 تبلغ ما يقارب 46 شركة - ذات مسؤولية محدودة، توصية بسيطة، مساهمة خاصة محدودة- برأس مال يبلغ ما يقارب 10.6 مليون دينار. كما ويهتم الجانب الأردني بالاستثمار في تركيا خاصة في مجال العقارات، فوفقاً لبيانات هيئة الإحصاءات التركية يحتل الأردن المرتبة الخامسة على مستوى العالم، والمرتبة الثانية على المستوى العربي في شراء العقارات في تركيا. وفيما يتعلق بالاستثمارات التركية في سوق عمان المالي فإنه وفقاً لبيانات مركز ايداع الأوراق المالية، فإن تركيا تحتل المرتبة 57 بعدد أوراق مالية تبلغ 53.9 ألف ورقة مالية، وبقيمة إجمالية 122.6 ألف دينار أردني.

أما على الصعيد التجاري فإن تركيا تعد من الشركاء التجاريين الهامين للاقتصاد الأردني، فقد نمت الصادرات الأردنية إلى تركيا خلال عام 2020 بنسبة 72 % أي بقيمة 39 مليون دولار لتبلغ ما يقارب 93 مليون دولار، أما المستوردات الأردنية من تركيا فقد تراجعت العام السابق بنسبة 36.5 % لتبلغ ما قيمته 559.8 مليون دولار. وعليه أثرت جائحة فيروس كورونا سلبا على حركة التجارة الخارجية فتراجح حجم التبادل التجاري البيني في عام 2020 بنسبة 30.3 % ليبلغ 652.8 مليون دولار.

وشدد الطباع على أهمية التوجه نحو بناء شراكة اقتصادية قوية بين البلدين، ومعالجة أي عقبات تقف عائقاً أمام تنمية حجم الاستثمارات البينية بين البلدين.

كما و أكد فاروق اقبال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني خلال الجلسة الإفتتاحية للمجلس بأن الجانب التركي يولي اهتماماً بالغاً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وتركيا، واستعرض اقبال نبذة تعريفية حول مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي DEiKوعن أهدافه ودوره الهام في تنسيق أعمال القطاع الخاص التركي، وتطوير ورفع الصادرات التركية. لافتاً إلى وجود ما يقارب 146 مجلس أعمال مشترك بين تركيا وباقي دول العالم ومن ضمنها مجلس الأعمال الأردني التركي والذي تم تأسيسه في عام 1994.

ولفت اقبال إلى ضرورة استثمار الفرص المتاحة في تطوير العلاقات الثنائية والإستفادة من الإتفاقيات الخاصة بمنع الإزدواج الضريبي وحماية الاستثمارات ورؤوس الأموال، مشيراً إلى وجود صناعات متنوعة يمكن الإستفادة منها كصناعة السيارات وقطع الغيار، الطاقة، البنية التحتية، الزراعة، والخدمات بمختلف أشكالها.

من جهته، أشار فريدون حرتوقة رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة إلى أن لقاء اليوم يعكس الإهتمام الذي يبديه الجانب الأردني في تطوير العلاقات الأردنية التركية الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، لافتاً إلى أنه ومنذ عام 2018 تم تبادل زيارات الوفود التجارية من كلا البلدين كما وتم عقد على هامش هذه الزيارات عدد كبير من اللقاءات الهادفة لتعزيز التعاون الثنائي إلا أن مخرجات هذه الزيارات لم تعكس حجم الطموح المتوقع خاصة فيما يتعلق بحجم الاستثمارات والتبادل التجاري.

من جهته، أكد اسماعيل الرفاعي سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية التركية بأن السفارة تسعى على الدوام لتسهيل التواصل ما بين الجهات المختصة سواء الرسمية أو القطاع الخاص في كلا البلدين، كما وتهدف السفارة إلى الوصول لنتائج ملموسة على أرض الواقع خاصة في لقاء اليوم الذي يكتسب أهمية خاصة في ظل الجائحة.

بدوره، أشاد اسماعيل اراماز سفير الجمهورية التركية لدى المملكة الأردنية الهاشمية بالجهود المبذولة في تنظيم هذا اللقاء لافتاً إلى أن الجانب التركي يولي اهتماماً بالغا للإستفادة من الإمكانيات المتاحة في كلا البلدين وذلك في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية القائمة.

كما وتضمنت اجتماعات المجلس المشترك عدداً من اللقاءات الثنائية لمجتمعي الأعمال من كلا الجانبين كما وستضم الزيارة الممتدة من 16 إلى 20 آب عدداً من الزيارات الميدانية لكل من غرفة تجارة اسطنبول، ورابطة الصناعيين ورجال الأعمال المعتمدين (MÜSİAD) ، وغرفة صناعة اسطنبول، وغرفة تجارة وصناعة بورصة، والمنطقة الصناعية إيكتيلي، و المنطقة الصناعية المنظمة جيبسي، إلى جانب زيارة مصنع السيارات الكهربائية.

عربي إسلامي موبايل

نسخة مطوّرة... تجربة جديدة
بكل سرعة، وسهولة وأمان

حمّل التطبيق الآن:

Available on the App Store | GET IT ON Google Play | EXPLORE IT ON AppGallery

عربي إسلامي MOBILE
سرعة | سهولة | أمان

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث خطة عمل الحكومة للفترة 2021-2023

29 آب

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين جلسة حوارية في مقرها بتاريخ 2021/8/24، مع الفريق الوزاري الممثل لوزير التخطيط والتعاون الدولي معالي ناصر الشريده ووزير الصناعة والتجارة والتموين معالي المهندسة مها العلي، ووزير الدولة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي معالي السيد نواف وصفي التل، وبمشاركة عدد من أعضاء الهيئة العامة ومجلس الإدارة ومجلس الأمناء حيث تم استعراض رؤية القطاع الخاص حول خطة الإصلاح والتعافي الاقتصادي.

كما وتم خلال اللقاء التعريف بأبرز ملامح التوجه الحكومي للخروج برؤية واضحة تترجم توجيهات جلالة الملك بناءاً على التكليف السامي من قبل رئاسة الوزراء للخروج بوثيقة تساهم في تحقيق التعافي الاقتصادي خلال العامين القادمين. و تم التعريف بالأهداف المرجوة من الجلسات الحوارية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص والمتمثلة باستعراض أولويات عمل الحكومة (2021-2023)، ومناقشة أهم الاصلاحات والسياسات المطلوبة لتحفيز النمو والتشغيل والتأكيد على دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

كما وتم مناقشة أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الأردني نتيجة الجائحة والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة، والمديونية وتراجع كل من معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التأكيد على أن أهداف أولويات عمل الحكومة في المرحلة المقبلة هي موجهة نحو التقليل من هذه التحديات مع التركيز على تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، تعزيز المنافسة والتشغيل، الى جانب دعم القطاعات ذات الأولوية.

استعرض معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين نبذة تعريفية حول الجمعية مبيناً بأنها تأسست برؤية ودعم ملكي من القيادة الهاشمية، وبأن الجمعية حظيت بشرف مرافقة الملك في العديد من الزيارات الملكية ضمن الوفود الاقتصادية المرافقة، الى جانب نجاحها في مختلف أنشطتها في أن تكون الذراع الاستثماري للمملكة من خلال تأسيس عدد من مجالس الأعمال على المستوى العربي والدولي. مؤكداً بأن أهم هدف للجمعية هو الترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وأكد الطباع بأن المواطن الأردني يتطلع لطرح مشروع خطة الحكومة حول الإصلاح الاقتصادي بأمل كبير وذلك لتحسين ظروف المعيشة و الحد من آثار الجائحة بما في ذلك زيادة فرص العمل المنشودة وهي أمل كل بيت أردني.

ولفت الطباع إلى أن مجتمع الأعمال الأردني يأمل بأن تتضمن الخطة حزمة من الإصلاحات حسب أولويات المرحلة القادمة بحيث تتضمن خارطة طريق لتنفيذ خطة للتعافي الاقتصادي وفقاً لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. كما وأشاد الطباع بسعي الحكومة نحو تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والإلتقاء مع مختلف مع ممثلين القطاع الخاص في هذا الخصوص معرباً عن أمله بأن يتم إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وتعزيز دوره التشاوري والإستفادة من خبراته العملية في مجال الأعمال.

وناقش الطباع عدد من الجوانب التي تمثل مقترحات لرجال الأعمال حول الخطة والتي أعدت بها الجمعية ورقة تحليلية كان من أبرزها التركيز على تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية توفر السيولة الكافية في الاقتصاد لتشجيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري، والتوجه نحو اصلاح النظام الضريبي ومعالجة الإختلالات الهيكلية، بما يساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد من خلال تحديد ومعالجة أوجه التشوه الحاصل في الهيكل والعبء الضريبي. وفي هذا السياق أشار الطباع إلى أهمية ربط الاعفاءات بالحوافز على الاستثمار وذلك إلى جانب إعادة النظر في نسب ضريبة المبيعات لما لها من تأثيرات سلبية.

وأكد الطباع على أهمية زيادة تنافسية القطاعات الاقتصادية و دعمها ومنحها المزايا والحوافز الكافية، من خلال تخفيض مدخلات الإنتاج، والعمل على إعادة النظر في نسب المساهمة في الضمان الإجتماعي الذي بدأ يؤثر سلباً على استمرارية المنشآت الاقتصادية بكافة قطاعاتها.

لافتاً إلى أهمية العمل على تحسين ثقة المستثمرين من خلال تبني برامج وخطط اصلاحية وتحفيزية تقلل من عمق التأثيرات السلبية لجائحة كورونا و تعزيز شبكات الحماية الإجتماعية، من خلال توحيد جهود التشغيل الذاتي في محاربة البطالة وتمكين الشباب بشكل يمكنهم من إدارة مشاريعهم الخاصة بكفاءة.

وأشار الطباع إلى أن منظومة التعليم من أهم مخرجاتها البطالة مما يتوجب العمل على تطوير كافة المراحل الأكاديمية والعمل على الغاء العديد من التخصصات في الجامعات بشكل إلزامي عند وصول السوق إلى حالة من الإشباع، وفتح برامج جامعية تواكب متطلبات العصر والمهن المستقبلية لافتاً الى إمكانية الإستفادة من التجربة الألمانية التي نجحت في تعزيز التعليم المهني ومحاربة البطالة.

واقترح الطباع التوجه نحو تحويل الأردن الى منطقة تنموية شاملة يتم من خلالها توحيد كافة المزايا والإعفاءات المقدمة في مختلف المناطق الحرة والتنموية

وامدن الصناعية ووضع آلية لتفويض أراضي الدولة لمشاريع حيوية ضمن مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص لما في ذلك أثر في تحسين صورة الاستثمار في الأردن خاصة وأن ما يقارب 70 % من أراضي المملكة مملوكة من قبل الدولة.

ولفت الطباع إلى أن القطاع الخاص بالتعاون مع البنوك المحلية يمتلك القدرة على تمويل مشروع الناقل الوطني والإشراف عليه اذا ما تم اتاحة المجال أمامه ومنح الشركات الأردنية الأفضلية في الاستثمار بأهم المشاريع الاستراتيجية وذلك بالشراكة مع القطاع العام.

من جهته اكد وزير التخطيط والتعاون الدولي، رئيس لجنة التنمية الاقتصادية، ناصر الشريدة، ان الحكومة تعمل بحرص كبير لترجمة توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني لتعزيز الشراكة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية ومجتمع الأعمال لخدمة الاقتصاد الوطني لتحقيق النمو والوصول لمرحلة التعافي من تبعات جائحة فيروس كورونا. واشار الى ان أولويات عمل الحكومة للأعوام 2021 – 2023، تستهدف تحفيز القطاع الخاص لتوليد فرص العمل وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي والصادرات من خلال جملة من الإجراءات والإصلاحات، موضحاً بأن السياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة هي القطاعات ذات الأولوية بالمرحلة الحالية.

وناقش المشاركون عدداً من القضايا كان من أهمها الصعوبات المرافقة لعملية تصفية الشركات، وأهمية تعزيز دور المغتربيين في عملية الإصلاح الاقتصادي، والتأكيد على ضرورة الحد من عملية الإقتراض بالعملات الأجنبية إلى جانب أهمية العمل على ايجاد سندات للتنمية.

وأكد المشاركون على أهمية تعزيز مصادر المياه من خلال التوجه نحو تحلية مياه البحر والتنقيب على مصادر الطاقة الأحفورية ودعم القطاع الصناعي خاصة الموجه نحو التصدير مع التركيز على إنشاء المزيد من السدود لجمع المياه واستخدامها في الزراعة.

ولفت المشاركون إلى أن الهامش بين الفائدة المدينة والدائنة كبير في الأردن ويتوجب العمل على تقليصه، مع تأكيدهم على أهمية تطوير سوق عمان المالي وتحفيز الشركات للتوجه نحو الإدراج في البورصة وإعادة النظر في الضرائب المفروضة على سوق عمان المالي وتوجيه الصكوك الإسلامية لغايات الإكتتاب بمشاريع وطنية. مؤكدين على ضرورة التشاركية بين القطاع الخاص والعام لتحمل الخسارة والربح معاً والنهوض بالاقتصاد الوطني.

دور البنوك الاسلامية في تحفيز الاستثمار في الأردن

رامي زياد الخياط
نائب الرئيس التنفيذي
رئيس الخدمات المصرفية للشركات
بنك صفوة الاسلامي

يعتبر تحفيز الاستثمار الطريقة المثلى للتنمية في الاقتصاد، والذي تنعكس بشكل ايجابي ومباشر على جميع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والبناء والتقدير وتحسين الميزان التجاري، و تخفيف البطالة و غيره من مؤشرات التنمية الاقتصادية. ويعتبر تحفيز الاستثمار أحد السمات الأساسية للتمويل الاسلامي لارتباطه بالتنمية وعلاقته المباشرة بالاقتصاد الحقيقي ومحوره الانتاجية والقيمة المضافة، ومن أجل القيام بذلك، يتم توليد عائد يمكن توزيعه بين صاحب المشروع والممول. فالأصل في مبادئ البيع مثلا، هو التبادل الفعلي والمادي للسلع أو تقديم خدمات من يد إلى أخرى بشكل قابل للتقييم أو القياس حيث لا يقاس التمويل إلا بالبيع الحقيقي للسلع او قياس الخدمات المقدمة (السلع غير الملموسة)، والذي لا يمكن توفيره إلا في حدود القيمة الحقيقية للسلع المتبادلة وهو ما يتم في تمويل المرابحات، والأمر نفسه ينطبق أيضاً على التأجير التمويلي، حيث تكون الأصول المؤجرة هي الشيء المحوري الذي يتم بناء التمويل حوله. بعبارة أخرى فإن التمويل الإسلامي لا يمنح المال مقابل المال، وانما يستند على تعظيم المنافع في الاقتصاد بشكل ملموس مما ينعكس على التنمية.

ولذلك، توظف البنوك الاسلامية في الأردن أموالها بشكل رئيسي من خلال أسلوبين رئيسين هما التمويل بالمرابحة، والتمويل

بالإجارة المنتهية بالتمليك، اضافة الى أدوات تمويلية أخرى كالاستصناع ووكالة الاستثمار عدا عن منتجي المشاركة والمضاربة ولو بمحدودية الى حد كبير لمخاطرهما العالية من ناحية التطبيق، ومن ناحية أوزان المخاطرة لهما كمنتجات في التشريعات الناظمة لعمل البنوك الاسلامية.

و يرتبط تمويل المرابحة الأكثر شيوعاً في البنوك الإسلامية بالتمويل قصير الى متوسط الاجل و هو الأكثر أماناً و لكنه قد لا يكون مناسباً للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل لعدة أسباب يطول شرحها في هذا المقام، اما فيما يتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك ، فإن فترة التسديد لها في العادة طويلة و هي وسيلة ناجعة لتوفير السيولة للمستثمرين على المدى الطويل أيضاً و بطريقة مرنة بعد تحديد الجدارة الائتمانية للمتعاملين بالطبع ، و قد تكون بديلاً جيداً لأدوات التمويل الاخرى الأكثر خطورة على المدى الطويل لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية التجارية و الصناعية و الخدمية لغايات الاستثمار طويل الاجل ، الا ان ما يحد من انتشارها هو التكاليف الإضافية المرتبطة بها لدينا في الأردن مقارنة بدول أخرى و تحديداً فيما يتعلق برسوم نقل الملكية في حال كانت الإجارة مرتبطة بعقار ، أما في حال الإجارة على الآلات فالحال مختلف ، مشيراً في هذا الصدد أن تطبيق الإجارة في الدول الخليجية على سبيل المثال يتم على العقار من دون الحاجة لنقل ملكيته أو لتسجيله في دائرة الأراضي و بالتالي لا يترتب عليه أية رسوم للحكومة ، و ذلك على عكس قانون التأجير التمويلي المطبق في الأردن و الذي يعتبر أي اجراء خارج دائرة الأراضي باطل على الرغم من أنه جائز من الناحية الشرعية و هو ما أدعو لإعادة النظر به من ناحية التشريعات في الأردن بحيث تساعد المستثمرين في مشاريعهم على المدى الطويل و بحيث يمكن اجراؤها من خلال توقيع العقود الشرعية للإجارة من دون الحاجة لتسجيل العملية في دائرة الأراضي.

وفي ذات الصدد، فهنالك دور للصكوك الإسلامية التي يطول الحديث عنها أيضاً وهي أحد الطرق الرئيسية التي تقود الى تحفيز الاستثمار والتنمية كونها تكون مرتبطة باستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. وبعيداً عن الجدل في الخلط ما بين الصكوك كأداة استثمار أو اداة تمويل الا أنها ظهرت كبديل عن السندات التي يحددها سعر الفائدة، مذكرين بأن لجوء العديد من الدول إلى الإقتراض لتلبية حاجاتها التمويلية لغايات الاستثمار و التنمية طبعاً وليس لغايات سداد النفقات الجارية أو الى تغطية العجز المالي لديها قد يكون إيجابياً على اقتصادياتها، مما يستدعي الوقوف عند أهمية اللجوء للصكوك الإسلامية لبلد يحتاج إلى المشاريع التنموية بطرق تمويلية حديثة كبلد مثل الأردن ليس لديه موارد اقتصادية كافية لتمويل مشاريعه التنموية، و التي يمكننا استخدامها لمشاريع استراتيجية لوطننا مثل مشاريع تحلية المياه في ضوء وجود عجز مائي ضخم لينا، أو في مشاريع الطاقة و البنية التحتية، مع العلم أن السوق المصرفي الإسلامي في الأردن لديه الإمكانات لإستيعاب أي إصدار جديد من الصكوك الإسلامية، كونه يتمتع بحصة لا بأس بها من السوق المصرفي ولديه فائض من السيولة يمكنه توظيفها اذا توفرت له البيئة الاستثمارية الآمنة والمناسبة.

الطباع: الأردن يحتاج قانوناً عصرياً للاستثمار

31 آب

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، أن الأردن يحتاج لقانون استثمار عصري يتجنب التضارب مع التشريعات الأخرى، ويواكب التطورات العالمية، ويأخذ بالتجارب الناجحة، التي اعتمدتها بعض الدول.

وقال الطباع، في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن الكثير من دول العالم طبقت قوانين استثمارات، ركزت فيها على الحوافز غير التقليدية، لتجنب حالات التشوه الاقتصادي وازدواجية المعايير.

وأضاف أن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا تحتم وضع قانون استثمار مرن، يتم من خلاله تخفيف البيروقراطية وعدد الجهات الواجب أخذ موافقتها ومتابعتها من قبل المستثمرين، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص؛ ليكون جزءاً من مجلس إدارة هيئة الاستثمار ليتمكن من تأدية دوره الفاعل بتحفيز الاقتصاد.

وتسعى الحكومة ضمن أولويات عملها للعامين المقبلين إلى تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، حيث سيتم صياغة قانون جديد، (قانون تنظيم البيئة الاستثمارية وممارسة الأعمال)، يسمو على ما قبله من التشريعات، ويتوقع أن يجري إقراره خلال منتصف العام المقبل 2022.

وأكد الطباع ضرورة أن يصاغ قانون الاستثمار الجديد على أساس استبدال جزء من الإعفاءات بالحوافز الاستثمارية، وإيجاد الأنظمة الكفيلة بذلك لتجنب حالات المنافسة غير العادلة، وعدم تكافؤ الفرص لدى المستثمرين، والتركيز على القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، وفق استراتيجية وطنية واضحة، تُرسي قواعد وآليات جذب الاستثمار.

وأشار إلى أهمية أن تمنح الحوافز والإعفاءات من قبل اللجان الاستثمارية المخصصة لذلك، بعد دراسة شاملة والتأكد من احتمالية أن تولد هذه المشاريع العدد الكافي من الوظائف وتسهم بالنمو، وأن يتم ربط الحوافز الاستثمارية بحجم العمالة المتوقع تشغيلها لزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة الشرائية، وتعزيز الطلب الاستهلاكي، بما ينعكس إيجاباً بشكل مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

وبين أن القانون يجب أن يتجاوز العديد من التحديات المؤثرة سلباً على بيئة الأعمال، وبخاصة البيروقراطية الإدارية، وتعدد الجهات التي يجب على المستثمر مراجعتها، وعدم فعالية النافذة الموحدة وارتفاع التكاليف التشغيلية، وعدم تنوع الفرص الاستثمارية، وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وشدد على ضرورة إعادة النظر بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بالاستثمار، حيث يوجد ما يقارب 44 قانونا، و1000 نظام، وتعليمات بعدد 800، مرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار، يقوم بالعمل على تنفيذها أكثر من 50 وزارة وجهة حكومية، إلى جانب تعدد اللجان المتعلقة بمنح التراخيص والموافقات، ما يزيد من درجة تعقيد الإجراءات.

وقال الطباع " وحتى يكون قانون الاستثمار مواكبا لأفضل الممارسات العالمية، وفق برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021 و2023)، يتوجب أن يرتكز على تبسيط الإجراءات، وتوحيد المرجعيات وتعزيز صلاحيات هيئة الاستثمار، والحد من حالة التشتت التي يواجهها المستثمر.

كما شدد على أهمية أن تكون النافذة الاستثمارية هي المرجعية الوحيدة بالمنظومة الاستثمارية، ودعمها بالشكل التشريعي المطلوب لتؤدي المهام المطلوبة منها، بالإضافة لتحديد مرجعية واحدة، فيما يتعلق بمنح التراخيص، والبدء بالعمل لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير جاذبية البيئة الاستثمارية.

وأشار الطباع إلى أن التعديلات لن تكون ذات أثر كبير ما لم يرافقها حزمة من الإصلاحات الإدارية، مع التوجه نحو الأتمتة لتقليل الوقت والجهد وتخفيف كلف الاستثمار، وبخاصة الطاقة والتوظيف والعمالة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ندوة حوارية حول « آثار جائحة كورونا على الإقتصاد الأردني»

22 أيلول

شارك حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في ندوة حوارية بعنوان «آثار جائحة كورونا على الإقتصاد الأردني» بتاريخ 2021/9/21، وذلك بتنظيم مشترك بين جمعية الأكاديميين الأردنيين و جمعية الشؤون الدولية.

استعرض الطباع في بداية حديثه ملخصاً حول أبرز تأثيرات جائحة فيروس كورونا على عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال عام 2020 والنصف الأول من العام الحالي، لافتاً إلى أن التراجع الاقتصادي الذي مر به الأردن هو الأول منذ ما يقارب الثلاثة عقود، فبلغ التراجع في الناتج المحلي الإجمالي قيماً غير مسبوقة من قبل ففي عام 2020 حقق الاقتصاد تراجعاً بنسبة 1.6 % كما و حقق نمواً متواضعاً خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 0.3 %.

كما وأشار الطباع إلى تفاقم مشكلتي البطالة والفقر نتيجة الجائحة، ففي بداية الأزمة واجهت مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات العاملة فيها مشاكل في السيولة وتوفيرها، ومع مرور الوقت بدأت تواجه العديد من الشركات صعوبة في الإستمرار والإيفاء بإلتزاماتها العديدة، والتي تحتاج إلى العمل بكافة طاقتها لتوليد التدفقات النقدية اللازمة، مما دفع العديد من الشركات إلى الإغلاق والخروج من السوق خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تمتلك المقدرة على الإستمرار في ظل تراجع النشاط الاقتصادي. ففي عام 2020 تراجعت عدد الشركات المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات بما يقارب 18.5 % حيث بلغ عدد الشركات المسجلة خلال العام الماضي 4.1 ألف شركة مقابل 5.1 ألف شركة في عام 2019 كان أغلبها شركات زراعية وصناعية. وعليه باتت مشكلة البطالة مرتبطة بشكل مباشر بتراجع أداء القطاعات الاقتصادية.

كما وبين الطباع بإن أحد المؤشرات المقلقة هو تراجع مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن خلال العام السابق، حيث يستورد الأردن أغلب احتياجاته الغذائية فما يتم انتاجه محلياً لا يكفي لتغطية الطلب المحلي، مما يجعل تحقيق مبدأ السيادة الغذائية أمر بعيد المنال خاصة في ظل الجائحة، فوجود فجوة بين ما يتم انتاجه وما يتم استيراده جعلت الأردن يستورد ما يقارب 60 % من حاجاته الغذائية. مؤكداً بأن قضية الأمن الغذائي من المواضيع الهامة والواجب البحث فيها، وذلك إلى جانب دعم القطاع الزراعي والحد من تراجع المساحات الزراعية والتي بدأنا نلاحظ تراجعها في السنوات الماضية.

وقال الطباع : « إن من التأثيرات السلبية للجائحة على اقتصادنا الوطني والتي من المتوقع ظهور أثرها قريباً هي انعكاسات ارتفاع أجور الشحن عالمياً وما رافقته من نقص في الحاويات وتعطل سلاسل الإمداد خلال عام 2020 »

كما ولفت الطباع إلى تأثر القطاع السياحي سلباً وتراجع أدائه والذي كان من أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي قبل الجائحة، فحقق القطاع عائد يقارب المليار دينار العام السابق مقارنة بما يقارب 4 مليار دينار في عام 2019. وقدم الطباع خلال اللقاء عدد من المقترحات حول أولويات المرحلة القادمة من وجهة نظر مجتمع الاعمال الأردني، فاقترح أن تبدأ الحكومة بالتوجه نحو إعادة النظر بأوامر الدفاع التي فرضتها وما يزال العمل ساري فيها، وتعتبر مقيدة للقطاع الخاص، خاصة أمر الدفاع 6 وتعديلاته، و التوجه نحو دعم وتحفيز سوق الأوراق المالية لأهميته الاقتصادية، وتحفيز الشركات على الإدراج في بورصة عمان للإستفادة من مزاياه العديدة،

وتحفيز الاستثمار المؤسسي والصناديق الاستثمارية لاكتساب ثقة المستثمر الأجنبي، وإعادة النظر كذلك بالضرائب المفروضة على التداول في السوق المالي.

وأكد الطباع على ضرورة إعادة النظر بمخرجات التعليم، وذلك من خلال التوجه نحو دعم التعليم والتدريب المهني والتقني بشتى الطرق للتخفيف من مشكلة البطالة. وضرورة البدء بتبني سياسات فيما يتعلق بالتعداد والكثافة السكانية خاصة في ظل شح الموارد كالمياه وتباطوء معدلات النمو الاقتصادي.

كما وأشار الطباع إلى أهمية وضع قانون استثمار مرن يتم من خلاله تخفيف البيروقراطية وعدد الجهات الواجب أخذ موافقتها ومتابعتها من قبل المستثمرين.

وثمن الطباع الدور الهام الذي أداه كل من البنك المركزي و مؤسسة الضمان الإجتماعي في التخفيف من التداعيات السلبية للجائحة ومحاولة دعم القطاعات والفئات الأكثر تضرراً. لافتاً إلى أهمية الإستمرار في تقديم الدعم لمختلف الفئات المجتمعية خاصة وأن الجائحة ما زالت مستمرة والاقتصاد ما زال في طور التعافي الاقتصادي والإجتماعي.

الطباع يقيم حفل استقبال على شرف عدد من السفراء

31 آب

أقام حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حفل استقبال على شرف سفير الجمهورية التركية السيد اسماعيل أرماز وسفير المملكة لدى عُمان سابقاً مدير الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية السيد زهير النسور وذلك بحضور أمين عام وزارة الخارجية عطوفة السيد يوسف البطانية، وعطوفة السيد فريدون حرتوقة رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة، الى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ومجلس الأمناء.

وثمن الطباع خلال حفل العشاء الجهود الكبيرة التي يبذلها السفير في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مجتمعي الأعمال الأردني والتركي، وما رافقه من فتح قنوات للتواصل بين الجانبين وذلك من خلال دوره في متابعة جميع فعاليات وأنشطة مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركيةDEIK والذي تأسس في عام 1994.

كما وأعرب الطباع عن إعتزازه بالعلاقات الأخوية المتينة والروابط التاريخية التي تجمع البلدين خاصة وأن الجمهورية التركية تعتبر من الشركاء التجاريين الأساسين للأردن. مشيراً إلى أن الجمعية حرصت خلال السنوات الماضية على الإرتقاء في مستوى العلاقات الأردنية- التركية نحو الأفضل والترويج لأبرز الفرص الاستثمارية في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

كما وثمن الطباع جهود السفير السابق لدى سلطنة عُمان في تعزيز العلاقات الأردنية العُمانية خلال فترة عمله لدى السفارة وأعرب النسور عن شكره لحفلة الإستقبال مثمناً جهود الجمعية كذراع استثماري للمملكة.

بدوره، أكد أرماز خلال اللقاء على عمق العلاقات التاريخية والقيم الحضارية والثقافية التي تربط الأردن وتركيا، معرباً عن بالغ تقديره على حفل العشاء ، آملاً بأن تبقى الأردن تنعم بالأمن والإستقرار على الدوام وتحقق المزيد من التطور والإزدهار في المستقبل.

الاتحادات العربية المتخصصة في المملكة توقع مذكرة تعاون مشترك

26 أيلول

وقعت في مقر اتحاد رجال الأعمال العرب بتاريخ 2021/9/26 مذكرة تعاون تجمع ثلاثة عشر اتحاد عربي يتخذ من الأردن مقراً له بهدف تفعيل دورها في التعاون العربي المشترك ، وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والتي تتخذ الأردن مقراً لها، وهي اتحاد رجال الأعمال العرب والاتحاد العربي للمناطق الحرة، والاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية، والاتحاد العربي الأطراف الأصطناعية والمقومات، واتحاد الأكاديميين والعلماء العرب، والاتحاد العربي للنقل البري، والاتحاد العربي للصناعات الجلدية، واتحاد المدربين العرب، والهيئة العربية للطاقة المتجددة، والاتحاد العربي للمستهلك، والاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، والجمعية العربية لخبراء الأسماء الجغرافية. وأعرب الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب معالي ثابت الطاهر عن سعادته بهذا التعاون الذي يساهم في تحقيق أهداف الاتحاد المتمثلة بتعزيز العمل العربي المشترك، مشيراً إلى أن الاتحاد يهدف إلى توثيق وتنمية العلاقات الإقتصادية بين رجال الأعمال العرب والترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة، إلى جانب تمثيل مصالح رجال الأعمال العرب في المنابر الاقتصادية و الإقليمية والدولية.

وبين الطاهر بأن من أهم النشاطات التي يقوم بها الإتحاد هو تنظيم سلسلة من الملتقيات السنوية لمجتمع الأعمال العربي للإلتقاء والتباحث في فرص الاستثمار المتاحة والإستماع لآراء الاقتصاديين والمختصين حول آخر المستجدات على الساحة الإقتصادية العربية، والتطورات الدولية. مؤكداً بأن

الاتحاد يدرك أهمية وجود اتحادات متخصصة تعمل بشكل متكامل للوصول إلى التنمية المستدامة ورفاه الشعوب العربية.

ولفت الطاهر خلال اللقاء إلى أن ما فرضته جائحة كورونا في العامين الماضيين تؤكد على ضرورة إنشاء التكتلات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تعمل على تقوية عمل الكيانات بمختلف مستوياتها وعلى جميع الأصعدة، للخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار وضمان استمرارية خطط الدول والمنظمات لتحقيق أهدافها.

ولذلك فإنه يسر الاتحاد الإنضمام إلى توقيع مذكرة التفاهم اليوم والتي تضم عدد من الاتحادات العربية في الأردن، وذلك لإيمانه بأهمية العمل العربي المشتركة والتعاون في تنمية الاستثمارات والتجارة البينية وتعزيز عملها للوصول إلى منطقة عربية قوية ذات اقتصاد مؤثر في العالم.

مشيراً إلى أن ذلك الهدف لن يتحقق من دون تأهيل وتدريب الموارد البشرية العربية وتطوير منظومة تبادل المعلومات والخبرات والدراسات بين مؤسسات العمل العربي المشترك بشكل عام واتحاداتنا المجتمعة اليوم، هذا إلى جانب التنسيق لاقامة وتنفيذ الفعاليات و النشاطات المختلفة.

وتهدف مذكرة التفاهم الى الى التعاون والعمل المشترك في كافة مجالات كالمعارض والمؤتمرات الاقتصادية، والتعاون بين المؤسسات المعنية بتنمية التجارة العربية البينية والمشاريع الاستثمارية، وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين الدول العربية، الى جانب العمل المشترك في كافة مجالات خدمات قطاع الأعمال. كما وتتضمن مذكرة التفاهم التعاون في مجال التدريب والبحث والتطوير في مجال الموارد البشرية، وتطوير منظومة تبادل المعلومات والخبرات من خلال الأبحاث والدراسات والزيارات المتبادلة، والتنسيق المشترك لإقامة فعاليات وأنشطة ومؤتمرات وتبادل الاستشارات والخبرات والدراسات المشتركة خاصة بالمجال التجاري.

كما وتم الإتفاق خلال اللقاء على وضع آلية عمل مشتركة وعقد اجتماعات بشكل دوري، وذلك من خلال لجنة تنسيق ومتابعة. وحضر اللقاء كل من السيد محمود قطيشات الأمين العام للاتحاد العربي للمناطق الحرة، والسيد محمود الجراح الأمين العام للاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية، والمهندس رائد محمد آل خطاب الأمين العام للاتحاد العربي الأطراف الأصطناعية والمقومات، والسيد أحمد كامل العياصرة الأمين العام لاتحاد الأكاديميين والعلماء العرب، والدكتور محمود العبداللات الأمين العام للاتحاد العربي للنقل البري، والسيد نصر ذيابات رئيس المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للصناعات الجلدية، و الدكتور يونس خطايبة الأمين العام لاتحاد المدربين العرب، و المهندس محمد الطعاني الأمين العام للهيئة العربية للطاقة المتجددة، والدكتور محمد عبيدات الأمين العام للاتحاد العربي للمستهلك، و السيدة ريم الريموني الأمين العام للاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، والعقيد محمد حدادين الأمين العام للجمعية العربية لخبراء الأسماء الجغرافية، والأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب السيد طارق حجازي.

الأردني الكويتي يشارك في تحدي اللياقة البدنية « 962 CrossFit »

قام البنك الأردني الكويتي بتقديم الرعاية لمسابقة اللياقة البدنية لمركز» 962 CrossFit»، التي أقيمت بتاريخ 2021/09/17، حيث شارك فيها رياضيين محترفيين من مختلف النوادي والأعمار ومن جميع فئات اللياقة البدنية والرياضية، بالإضافة لعدد من موظفي البنك، و تضمنت المسابقة 3 جولات منوعة بين رفع الأثقال وتمارين الكارديو، هذا وقد أقام البنك جناحاً خاصاً به وقام بتوزيع الهدايا على الرابحين.

"رجال الأعمال الأردنيين" تبحث عقد مجلس أعمال أردني- أوكراني مشترك

27 أيلول

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، سعادة السفيرة المفوضة و فوق العادة لأوكرانيا لدى المملكة الأردنية الهاشمية السيدة شيرباتيوك ميروسلافا، والسكرتير الأول لدى السفارة السيد أوليكسي سلوكا في مقر الجمعية ، وذلك لبحث سُبل تعزيز علاقات التعاون الثنائية بين البلدين على الصعيد الاقتصادي ، إلى جانب مناقشة آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانب الأردني والجانب الأوكراني.

واستعرض الطباع خلال اللقاء أهم الفرص الاستثمارية المتاحة الى جانب التعريف بدور الجمعية الهام في الترويج الاستثماري للمملكة ، مؤكداً على أهمية توسيع آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين الجانبين خاصة وأن كلا البلدين يزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الحيوية، لافتاً إلى دور الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية مع نظرائنا في مختلف دول العالم وجذب الاستثمارات إلى الأردن، وذلك من خلال تأسيس مجالس الأعمال المشتركة والهادفة الى تعزيز الروابط بين البلدين، وزيادة التعاون في المجالات التجارية، والاقتصادية، إلى جانب مساهمة الجمعية خلال السنوات السابقة في إطلاع مجتمع الأعمال من مختلف الدول على البيئة الاستثمارية الأردنية وإبراز أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار والمدن والمناطق التنموية والصناعية في الأردن.

لافتاً إلى أن الجمعية وقعت مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأوكران على هامش المنتدى الاقتصادي الأردني الأوكراني والذي تم عقده بتاريخ 2021/3/16، وذلك بهدف تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال في كلا البلدين خاصة المهتمين بزيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية.

من جهتها، أشادت سعادة السفيرة بعمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين ، لافتةً إلى أهمية العمل على تطوير مجالات جديدة للتعاون في المستقبل

القريب، وذلك في سبيل تعزيز مستوى العلاقات التجارية الثنائية و تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مختلف المجالات والأصعدة.

وأشارت السفيرة إلى وجود العديد من الفرص للتعاون المشترك بين البلدين، خاصة وأن رجال الأعمال من الجانب الأوكراني يهتمون بالاستثمار في الأردن، خاصة في منطقة العقبة.

مؤكدةً على استعداد السفارة للتعاون في سبيل تعزيز آواصر العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، ومعربةً عن أملها بأن يزداد حجم الاستثمارات المشتركة، وذلك من خلال تكثيف زيارات رجال الأعمال، كما ولفتت إلى أهمية تعزيز حجم التجارة البينية، وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين من خلال زيادة الصادرات الأردنية إلى أوكراني، بحيث تكون أكثر تنوعاً، وبما يساهم بشكل إيجابي في زيادة وتحسين حجم التبادل التجاري، والتخفيف من الجمارك العالية من خلال اقتراح وضع قائمة باحتياجات السوق الأردني والأوكراني وتخفيض الرسوم الجمركية عليها.

وأشار الطباع إلى أهمية العمل على تسهيل خطوط

الشحن البحري والجوي خاصة في صناعات الحديد والصناعات الدوائية لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين، داعياً مجتمع الأعمال الأوكراني من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن كوجهة آمنة للاستثمار وزاخرة بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصحي، و السياحي، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الزراعي كذلك.

كما وبينت السفيرة بأن السفارة تضع في الوقت الراهن خطة لتنشيط السياحة بين أوكرانيا والأردن بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة، مشيرةً إلى أهمية قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإن هناك فرصة عديدة للتعاون المشترك في هذا القطاع.

كما واتفق الجانبان على عقد مجلس أعمال أردني أوكراني في عمان مطلع شهر تشرين الثاني من العام الحالي.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية عام 2020 ما قيمته 183.4مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية منها 1.8 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية والأسمدة، بينما شكلت المستوردات الأردنية ما قيمته 181.6 مليون دولار تركزت في الحديد والصلب والحبوب.

كما وحضر اللقاء عضو مجلس الإدارة المهندس حسام الدين الهدهد، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وأوكرانيا (2018-2020)

العام	الصادرات	الواردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2018	7.5	171.5	179	-164
2019	14.3	183.9	198.2	-169.6
2020	1.8	181.6	183.4	-179.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى أوكرانيا (2020)	قيمة الصادرات مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	0.976
مقتطفات الدباغة أو الصباغة	0.223
الأسمدة	0.171
لحوم وأحشاء صالحة للأكل	0.160

أبرز الواردات الأردنية من أوكرانيا (2020)	قيمة الواردات مليون دولار
حديد وفولاذ	57.5
الحبوب	57.4
الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية	36.2
الحيوانات الحية	11.5

* المصدر: مركز التجارة الدولية

شركة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Company

لماذا المدن الصناعية الأردنية؟

- جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر ورسوم جمركية بنسبة الصفر
- ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها ٥٪ شريطة تحقيق قيمة مضافة مقدارها ٣٠٪
- تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر
- ستة مدن صناعية / مناطق تنموية تغطي كل من عمان، إربد، الكرك المفرق، الموقر والعقبة
- توفر الخدمات الأساسية والمساندة
- إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي
- إمكانية الإستفادة من إتفاقيات التجارة الحرة العربية الأوروبية، الأمريكية وكندا
- الإستفادة من إتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الإتحاد الأوروبي

www.jiec.com

المباني:

- مباني نمطية جاهزة
- مساحات مختلفة تبدأ من ٣٢٨م٢ ولغاية ٨١٣م٢
- توفر جميع الخدمات اللازمة

الأراضي:

- أراضي صناعية مطورة
- مساحات مختلفة تبدأ من ٥٠٠م٢
- توفر خدمات البنية التحتية
- قطع الأراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

خدمات المكان الواحد:

- رخصة المهـــن
- رخصة الإنشاءات
- إذن أشغال
- خدمات المياه والكهرباء والاتصالات
- الإستفادة من الإعفاءات والحوافز اللتي يمنحها قانون الإستثمار

شركة المـــدن الصنـــاعية الأردنيـــة – عمان – مجمع بنك الإسكان ط٨
Tel: +962 6 56800 55 | Mob: +962 799 323 719 | E-mail: sales@jiec.com

حـاضـر المستقبل
Future Today

شـركـة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Company

اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في أعمال المائدة المستديرة الأولى حول سياسات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية

28 أيلول

شارك الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب السيد طارق حجازي كمتحدث في المائدة المستديرة الأولى تحت عنوان « حوار حول سياسات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية بعد انتشار الوباء»، وذلك في إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و هيئة العمل الخارجي الأوروبي، والتي تم عقدها على مستوى الخبراء خلال الفترة28-2021/9/29، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وشملت الفعالية ثلاثة مجالات محورية، حيث تضمن المحور الأول الحديث حول البنية التحتية وسلاسل النقل والتزويد، وتم من خلالها مناقشة فرص زيادة الإتصال بين المنطقتين وزيادة التجارة داخل الإقليم وبين الإقليم، وفيما يتعلق بالمحور الثاني فتضمن الحديث حول التكيف مع المتغيرات العالمية والرقمنة، وتضمن المحور الثالث الحديث حول الإنتعاش الإجتماعي والبيئي وآلية تعزيز الشمولية والأمن الغذائي ودمج الإهتمامات البيئية.

وأشار حجازي إلى أن جميع الدول العربية والأجنبية على حد سواء قد تأثرت سلباً بالتداعيات الاقتصادية السلبية للكوفيد-19، والتي بدأ تأثيرها في مطلع عام 2020، وأثاره ممتدة إلى يومنا هذا والتي نتج عن هذه الأزمة العالمية تراجع غير مسبوق في أداء ونشاط الاقتصاد العالمي، فتراجع النمو في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط بما يقارب 6.2 %، وتراجع النمو لدى الاقتصاديات العربية المستوردة للنفط بما نسبته 2.8 %، وانكمش الاقتصاد في الوطن العربي بما نسبته 5.2%، وذلك وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي.

وأكد حجازي بأن تحقيق التعافي الاقتصادي والإجتماعي من الجائحة يعد من القضايا الهامة والتي على قمة أولويات عمل الحكومات، وقد بدأت الحكومات العربية بالتوجه نحو تبني حزم من برامج التحفيز الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن التعافي يأخذ أشكالاً عديدةً، ولا يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، فمفهوم التعافي يعكس التحسن في مختلف المؤشرات المجتمعية أو عودتها على الأقل إلى ما قبل الجائحة.

واستعرض حجازي خلال مشاركته في المحور الثالث من اللقاء مجالين هامين للعلاقات العربية الأوروبية وهما التعاون في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتقليل فجوة الغذاء، والتعاون في المجال

البيئي من خلال تعزيز الاقتصاد الأخضر، مؤكداً على وجود العديد من الآفاق المستقبلية المتنوعة للتعاون المشترك في كلا المجالين.

وبين حجازي بأن تحقيق الأمن الغذائي يعد من أهم أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى كافة الشعوب الى تحقيقها خاصة مع بروز أهمية الإكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل جائحة فيروس كورونا، لافتاً إلى أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي بلغت ما قيمته 33.5 مليار دولار في عام 2019، وذلك وفقاً لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولم تظهر قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي تحسناً ملحوظاً خلال السنوات السابقة وتشير التوقعات الى احتمالية اتساع فجوة الغذاء نتيجة الجائحة في السنوات القادمة.

وقدم حجازي عدداً من المقترحات القائمة على أساس إيجاد برامج عمل تشاركية يتم من خلالها التعاون في مجال الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وذلك بالتشارك مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، إلى جانب التعاون المشترك في مجال حل الأزمات الغذائية وبناء القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية مع التركيز على المناطق الريفية، والتعاون في مجال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وحماية التنوع البيولوجي.

وأكد حجازي على أهمية التعاون المشترك في مجال تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال الإبتكار والتكنولوجيا الرقمية والتي تشمل كذلك معالجة آثار كورونا والنهوض بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع في الوطن العربي، والتعاون في مجال تعزيز الإجراءات المرتبطة بتوفير المساعدات الغذائية للفقراء وتحسين قدرتهم على الصمود، ودعم المؤسسات البحثية وتعزيز دورها وكذلك التعاون مع مراكز أبحاث دولية لغايات إجراء البحوث الزراعية التنموية.

وقدم حجازي فيما يتعلق بالتعاون المشترك في الاقتصاد الأخضر حزمة من التوصيات والتي من أبرزها التأكيد على أهمية التوجه نحو إنشاء مشاريع مشتركة وبرامج عمل في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى جانب توقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون مشتركة والإستفادة من خبرة الجانب الأوروبي في هذا المجال، و التعاون الاستثماري في المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة، والتعاون في مجال البحث العلمي في مجالات الصحة العامة، المياه، وإنتاج الغذاء ورعاية الطبيعة، ومجالات الطاقة النظيفة.

كما وعرض حجازي عدداً من البيانات الهامة التي تعكس العلاقات العربية الأوروبية في المجال الاستثماري وكذلك التجاري، مبيناً بأن الدول الاوروبية تعد من المصادر الهامة للتكنولوجيا المتطورة بالنسبة للوطن العربي و من أهم الدول المستثمرة فيه في مختلف المشاريع الاستراتيجية.

وأكد حجازي في ختام كلمته بأن اتحاد رجال الأعمال العرب والذي تأسس منذ عام 1997 ويتخذ الأردن مقراً له، يسعى إلى توثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال العرب والترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة كما وكرس جهوده خلال السنوات العديدة الماضية في سبيل تحقيق التكامل العربي ودعم جهود التنمية العربية الاقتصادية المستدامة، وما يزال الاتحاد ماضٍ في جهوده لتحقيق أهدافه في خدمة العمل العربي المشترك.

الطباع يؤكد على ضرورة تعزيز العلاقات الاستثمارية الأردنية الباكستانية

30 أيلول

إستقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، سعادة السفير الباكستاني المعين حديثاً لدى المملكة السيد سجاد علي خان، وعدداً من أركان السفارة، بتاريخ 2021/9/30، في مقر الجمعية وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وإستعرض الطباع خلال اللقاء دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية مع ما يتجاوز الثلاثين دولة، مشيراً إلى أن الجمعية حريصة على تعزيز العلاقات الأردنية الباكستانية في مختلف المجالات.

وأكد الطباع على أن العلاقات الأردنية الباكستانية هي علاقات تاريخية متميزة ولكن في المجال الاقتصادي تُعد دون مستوى الطموحات ولا تعكس القدرة الحقيقية للبلدين، الأمر الذي يتطلب العمل على تكثيف الجهود لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات والأصعدة وتعزيز آفاق التعاون المشترك. وذلك من خلال اقتراح تأسيس مجلس أعمال أردني-باكستاني مشترك مع أحد المؤسسات النظيرة للجمعية.

ومن جانبه، أكد علي خان على أهمية توطيد العلاقات الأردنية الباكستانية التي توصف بالتاريخية والإستراتيجية والإرتقاء بها إلى أعلى وأفضل المستويات، لافتاً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين أي بلدين هي بوابة تطوير العلاقات في كافة المجالات. معرباً عن أمله في تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بما يساهم في تعزيز حجم التبادل التجاري والاستثماري المشترك.

وأكد علي خان على أهمية ترجمة هذه العلاقات التاريخية في تطوير العلاقات الاقتصادية خاصة وأن التبادل التجاري والاستثماري هو ما سيفتح آفاق للعلاقات الإجتماعية والثقافي، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز 50 مليون دولار وهو حجم تبادل بسيط نسعى الى تعزيزه في المستقبل القريب.

كما وأشار الطباع إلى أن الاقتصاد الأردني اقتصاد منفتح تجارياً على باقي دول العالم ويسعى دوماً نحو بناء علاقات اقتصادية متينة على المستوى الدولي خاصة وأنه يمتلك العديد من الإتفاقيات التجارية الحرة والتفضيلية والتي تقدم العديد من المزايا الجمركية وغير الجمركية، وعدد كبير من المناطق الحرة والتنموية والصناعية، خاصة مع نجاحه الكبير في التصدير للولايات المتحدة في مجال الألبسة على وجه التحديد، مؤكداً بأن الجمعية تتطلع إلى وجود استثمارات وصناعات مشتركة بين الجانبين.

وبين علي خان أن هناك العديد من الفرص الهامة التي يمكن من خلالها تنمية العلاقات الاستثمارية وتحسين وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين بحيث تكون أكثر تنوعاً، مؤكداً على إستعداد السفارة على التعاون مع الجمعية في سبيل التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال الباكستاني من مختلف القطاعات الاقتصادية للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن كوجهة آمنة للاستثمار وزاخرة بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصحي، و السياحي، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الزراعي كذلك.

وبين علي خان أن الوضع في باكستان مستقر والبيئة الاستثمارية محفزة كما وتم تطوير العديد من التشريعات خاصة في مجال مكافحة الفساد، مشيراً إلى أن خط الحرير حالياً يمر من الباكستان وهو وسيلة لتطوير وانعاش الاقتصاد.

كما لفت سعادة السفير أنه تم تأسيس في باكستان مناطق صناعية كبيرة تقدم حوافز استثمارية لمختلف القطاعات، كما وترتبط الباكستان مع كل من الصين، ماليزيا، سريلانكا باتفاقيات تجارة حرة، مما يتيح المجال لنفاد السلع والمنتجات الباكستانية الى اسواق تقارب 3 مليار مستهلك.

مشيراً إلى أنه جاري العمل الآن على تطوير التبادل الزراعي ووضع أجندة زراعية بين البلدين وبالتنسيق مع وزارة الزراعة.

كما واتفق الجانبان في ختام اللقاء على وضع جدول أعمال خلال الفترة القادمة، وخطة عمل للعام القادم لغايات ايجاد آفاق مستقبلية للتعاون المشترك، وبناء شراكات استراتيجية في المجالات الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك بين الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن

والباكستان قد بلغ في نهاية عام 2020 ما قيمته 40.6 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية إلى الباكستان منها ما قيمته 11.4 مليون دولار تركزت في الأسمدة، المنتجات الصيدلانية، الحديد والفولاذ، و المنتجات الكيميائية. بينما شكلت المستوردات الأردنية من الباكستان ما قيمته 29.2 مليون دولار تركزت في الأقمشة والمنسوجات، البذور الزيتية، و الحبوب.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس حسام الدين الهدهد، و المهندس عبد الرحيم البقاعي ، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

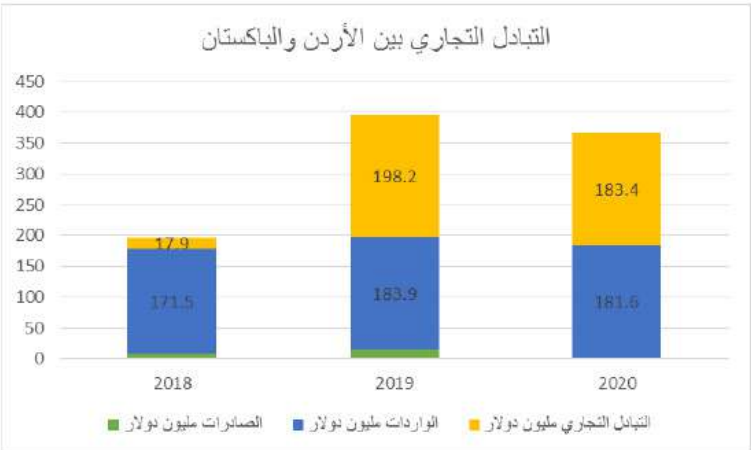

التبادل التجاري بين الأردن والباكستان (2018-2020)

العام	الصادرات	الواردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2018	13.6	34.8	48.4	-21.2
2019	13	32.7	45.7	-19.7
2020	11.4	29.2	40.6	-17.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى الباكستان (2020)	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة	7
منتجات صيدلانية	1
حديد وفولاذ	0.597
منتجات كيماوية متنوعة	0.400

أبرز الواردات الأردنية من الباكستان (2020)	قيمة الواردات مليون دولار
أقمشة محبوكة أو كروشيه	5.8
مواد نسجية أخرى جاهزة	1.9
البذور الزيتية والفواكه الزيتية. الحبوب المتنوعة والبذور	1.7
الحبوب	1.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي مراقب عام دائرة الشركات

3 تشرين أول

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين جلسة حوارية بتاريخ 2021/9/29، في مقر الجمعية، وذلك للحديث حول قانون الإعسار واستضافت من خلال اللقاء عطوفة الدكتور وائل العرموطي مراقب عام دائرة الشركات، وحضر اللقاء عدد من أعضاء كل من الهيئة العامة ومجلس إدارة الجمعية.

وفي بداية اللقاء رحب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالمشاركين وأعرب عن سعادته بهذا اللقاء الذي يناقش أحد المواضيع التي تهم مجتمع الأعمال الأردني باختلاف قطاعاته ونطاق أنشطته الاقتصادية.

وبين الطباع بأن التعثر المالي يعد من القضايا المقلقة للقطاع الخاص، والتي تشكل خطورة كبيرة في حال حدوثها، وذلك لتأثيرها المباشر على استمرارية الشركة في السوق وتعرضها للإغلاق والتصفية، لافتاً إلى أن ذلك وإن حدث يترتب عليه تأثيرات سلبية على الاقتصاد من أهمها فقدان عدد من العمالة لوظائفهم مما يفاقم مشكلتي البطالة والفقر على المدى البعيد، وتراجع أداء القطاع الاقتصادي الذي توقفت فيه أنشطة الأعمال للشركات المتعثرة.

وأكد الطباع بأن الأردن يعد من أفضل الدول في المنطقة فيما يتعلق بوجود قانون للإعسار والذي جنب الشركات الخضوع لقوانين الإفلاس والصلح الواقي من الإفلاس والتي كان منصوص عليها في قانون التجارة الأردني والذي كان معمولاً به وفقاً لنظام تصفية الشركات(122) لعام 2017. وأشار الطباع إلى أن حدة التعثر المالي قد ازدادت خلال الجائحة بشكل ملحوظ خاصة مع مواجهة الشركات لمشاكل في السيولة

خلال عام 2020، ومع احتياج الاقتصاد الأردني لوقت لكي يتعافى ومع استمرار الجائحة وعدم استعادت أداء القطاعات الاقتصادية كما السابق، خاصة مع تراجع عدد الشركات المسجلة لدى دائرة الشركات في العام السابق فكل هذه المعطيات تشير الى احتمالية تفاقم مشكلة التعثر المالي مستقبلاً، مما يسلط الضوء على دور قانون الإعسار رقم (21) لعام 2018 وأنظمته التابعة له كنظام الإعسار رقم (8)لعام 2019 كأطر قانونية تدعم الشركات المتعسرة أو التي على وشك الإعسار وتقدم لها الحماية القانونية اللازمة لتتجنب الخروج من السوق.

ففي عام 2020 تراجعت عدد الشركات المسجلة بما يقارب 18.5 % حيث بلغ عدد الشركات المسجلة خلال العام الماضي 4.1 ألف شركة مقابل 5.1 ألف شركة في عام 2019 توزعت بين شركات زراعية وصناعية، حيث انخفض عدد الشركات المسجلة في القطاع الزراعي إلى 451 شركة في العام الماضي مقارنة مع 660 شركة تم تسجيلها في العام 2019، فيما تراجع عدد الشركات المسجلة في قطاع الصناعة إلى 1,251 شركة مقارنة مع 1,569 شركة خلال عام 2019.

مشيراً إلى أن القطاع الخاص يواجه العديد من التحديات فالكلف التشغيلية المرتفعة وكلف العمالة وغيرها من التكاليف الثابتة والمتغيرة كالرسوم والضرائب تراكم على القطاع الخاص العديد من الإلتزامات التي يتوجب عليه العمل بطاقته الإستيعابية القصوى ليتمكن من توليد الدخل الكافي للوفاء بجميع الإلتزامات التي عليه خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي لا تمتلك الملاءة المالية الكافية مقارنة بالشركات ذات الحجم الكبير، فالقطاع الخاص يمر بظروف صعبة هذا الى جانب أوامر الدفاع كأمر الدفاع رقم (6)والذي أضر بالقطاع الخاص وقيده من حيث الخيارات المتاحه له.

وقال الطباع «إن قانون الإعسار إن ما طبق بالشكل المناسب والمتلائم مع سمات الاقتصاد الأردني سيكون حافزاً لتشجيع الاستثمارات خاصة وأن المنازعات التجارية والتعامل معها بشكل كفوء من الجوانب الهامة التي تؤثر على القرار الاستثماري بشكل كبير، كما وتؤثر على ترتيب الأردن في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال»

من جهته، عبر العرموطي عن سعادته باللقاء مثمناً دور الجمعية الهام في الاقتصاد الوطني كأحد الممثلين للقطاع الخاص، واستعرض خلال اللقاء أبرز ملامح قانون الإعسار والغاية من اقراره والتي تماشت مع أفضل الممارسات العالمية، مشيراً إلى أن الهدف من قانون الإعسار هو لمساعدة الشركات المتعثرة أو التي على وشك التعثر وإعادة تأهيلها ومساعدتها على الخروج الآمن من حالة التعسر المالي.

وبين العرموطي بأن قانون الإعسار وفر فرصة لبقاء الشركات المتعثرة في السوق مع المحافظة على حقوق الدائنين من خلال وضع خطة لإعادة التنظيم يتم تنفيذها تحت إشراف المحكمة ووكيل الإعسار، قائلاً « إن لهذا القانون إنعكاسات وآثار إيجابية على الإقتصاد الوطني ومؤشراته، فهو يساعد على المحافظة على وجود المنشأة وإستمرارها، وبقاء العاملين

فيها على رأس عملهم، ويزيد الإئتمان المالي مما يعزز البيئة الاستثمارية ويجعلها أكثر آمناً واستقراراً وجذبا للاستثمار المحلي والأجنبي»

ولفت العرموطي إلى أن الإعسار سواء الفعلي أو الوشيك يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي المرحلة التمهيدية، ومرحلة إعادة التنظيم، و مرحلة التصفية، ويتم دراسة حالات الإعسار من خلال لجنة متخصصة لهذا الشأن في دائرة مراقبة الشركات، ويمكن للشركات الإستفادة من القانون ما عدا البنوك وشركات التأمين، كما ولا يقتصر الإستفادة من قانون الإعسار على الشركات فقط فيمكن للتجار أصحاب المؤسسات الفردية وكذلك المهنيين المرخصون للعمل بموجب التشريعات النافذة الإستفادة منه في حالة تعثرهم. وبين العرموطي بأن هناك عدداً من الآثار القانونية لتطبيق قانون الإعسار على أي شركة من أبرزها حظر التنفيذ والحجز على المدين، استمرار العقود الجاري تنفيذها كعقود العمل والعقود الإدارية والرخص وحقوق الإمتيار، الى جانب امكانية الاحتفاظ بصلاحية إدارة المنشأة وتوقف احتساب الفوائد وغرامات التأخير وغيرها العديد من الإمتيازات الأخرى التي تتيح للمدين تصويب أوضاعه وإتاحة الظروف المواتية لذلك.

وأشار العرموطي بأنه تم إنشاء وحدة متخصصة لترخيص وكلاء الإعسار والرقابة عليهم وذلك لإتاحة المجال لتفعيل القانون الذي يعد من متطلباته وجود وكلاء للإعسار، مبيناً وجود حالياً 6 وكلاء إعسار مرخصين وفقاً للشروط والتعليمات.

وناقش المشاركون عدداً من الفضايا إلى جانب طرحهم لعدد من التساؤلات كان من أهمها التساؤل حول آلية التعامل مع القوى البشرية العاملة في الشركة المتعثرة والخاضعة لقانون الإعسار، وحول أدنى حد لرأس المال الواجب توفره لتخضع الشركة لقانون الإعسار، الى جانب التساؤل حول كلفة وكيل الإعسار والمتطلبات اللازمة ليتم ترخيصه.

كما وناقش المشاركون دور دائرة مراقبة الشركات في مساعدة الشركات على التقديم والإفصاح عن تعثرها للإستفادة من نصوص قانون الإعسار، خاصة وأن النسبة الأكبر ممن قدموا للإستفادة من القانون لم يتم قبولهم.

مجتمع الأعمال: ننظر باهتمام كبير لجهود الملك بالمجالات الاقتصادية

6 تشرين أول

أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أن مجتمع الأعمال، ينظر دائما بإهتمام كبير للجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني لجعل المملكة موطنا للتجارة والاستثمار والإنتاج معتمدة على مواردها. وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع في تصريح لوكالة الانباء الاردنية (بترا)، إن جلالة الملك ومنذ تسلم سلطاته الدستورية أرسى القواعد الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وأولى جُل اهتمامه للشأن الاقتصادي.

واضاف أن توظيف جهود جلالته الكبيرة في مختلف الميادين لخدمة الاقتصاد الوطني يتوجب التفاني بالعمل بكل إخلاص وشفافية، للنهوض بالمجتمع وتغليب مصالح الوطن على المصالح الفردية والشخصية ومحاربة الفساد. ورأى انه في ظل التداعيات الاقتصادية التي نتجت عن جائحة فيروس كورونا بات من الضرورة التوجه نحو سن قانون استثماري عصري يواكب التطورات العالمية الجديدة ويكون محفزاً للاستثمار ويعالج التشوهات التي قد تؤثر على السوق والاقتصاد ككل. وأكد الطباع ضرورة تعزيز دور هيئة الاستثمار وأن يكون أعضاء ممثلون للقطاع الخاص ضمن مجلس إدارتها ليتم بناء جسر تواصل بين القطاعين الخاص والعام يتشارك الطرفان رؤياهم لتحقيق نهضة الاقتصاد الوطني. وشدد على ضرورة إعادة النظر في استمرارية فرض أوامر الدفاع خاصة مع بدء المجتمع بإكتساب المناعة وتلقي مختلف فئاته للقاح ومرور ما يتجاوز العام والنصف على الجائحة، وبخاصة أمر الدفاع رقم (6) وتعديلاته والذي قيد القطاع الخاص وأضر به.

كما أكد ضرورة ترجمة جهود جلالة الملك السياسية التي يسخرها لخدمة الاقتصاد الوطني، إلى خطوات عملية من قبل صانعي القرار والإسراع بتنفيذ خطط التعافي والإصلاح الاقتصادي وتطوير كفاءة أداء مختلف المؤسسات الرسمية مع التركيز على سياسات تشجيع الاستثمار ومتابعة الخطط الموضوعة سابقاً، وبيان سير عملها وإجراء التعديلات اللازمة عليها لمواكبة أبرز التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والعربي والدولي، وذلك لغايات استقطاب استثمارات جديدة والمحافظة على الاستثمارات والمشاريع القائمة، ورؤوس الأموال المتواجدة في الأردن وتجنب توجه المستثمرين الى الدول المجاورة الأخرى والتي قد تقدم مزايا استثمارية أفضل.

وشدد الطباع على ضرورة التوجه نحو إعداد دراسة شاملة لتقييم كفاءة ومدى ملاءمة النسب المفروضة من الرسوم الجمركية والضرائب على مختلف القطاعات الاقتصادية وتقييم مدى جدواها الاقتصادية. ودعا الطباع إلى ضرورة تعزيز الدور الاقتصادي المهم للقطاع الخاص وتكريس خبراته الكبيرة والنابعة من تجاربه العملية في قطاع الأعمال التجارية بمختلف مجالاته ليتم الاستعانة به واستشارته والأخذ برأيه قبل أن يتم سن القوانين والتشريعات والتعليمات التي تؤثر عليه بشكل مباشر.

كما أشار إلى ضرورة أن يقوم مجتمع الأعمال بمتابعة نتائج الزيارات الملكية والبناء على ما تم أنجازه خلالها من اتفاقيات وحل القضايا العالقة وتعزيز مكانة الأردن دولياً وتطوير علاقاته الخارجية، من خلال التوجه نحو الاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال في مشاريع استثمارية. وشدد الطباع على دور القطاع الخاص المهم في المجتمع من خلال مسؤوليته المجتمعية كأحد الأدوار العديدة التي يؤديها في دعم المجتمع ومحاربة الفقر ودعم التعليم ومساعدة الفئات المجتمعية المختلفة إلى جانب دعم الريادة، وكلها جهود تصب في صالح الوطن. وأشار إلى أهمية التركيز على المئوية الثانية للأردن والبناء على كل ما تم إنجازه في المئوية الاولى وايجاد الآليات المناسبة لتجاوز جميع العقبات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال السنوات السابقة لتحقيق كل الطموحات في المئوية الجديدة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

mastercard

كاش عالإيد
والدفع من بعيد

SCAN ME

*خاضع لشروط وأحكام البنك

اتحاد رجال الأعمال العرب يبحث تعزيز التعاون العربي المشترك

13 تشرين أول

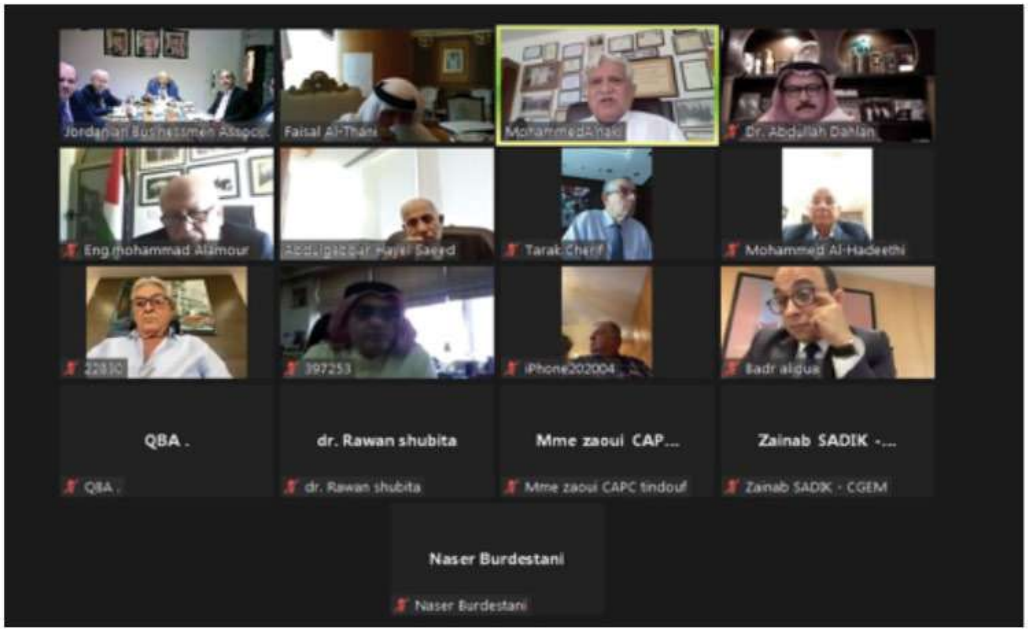

عقدت الهيئة العامة لاتحاد رجال الأعمال العرب ممثلةً برئيسها حمدي الطباع وأمينها العام ثابت الطاهر، اجتماعها السنوي العادي عبر تقنية التواصل المرئي زووم، بتاريخ 2021/10/13، وبحضور رؤساء أعضاء الاتحاد ممثلين جمعيات وروابط وأصحاب رجال الأعمال من أعضاء الهيئة العامة للاتحاد.

وبين الطباع خلال الإجتماع حرص الاتحاد وبشكل متواصل على بذل الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق أهداف الاتحاد في خدمة مجتمع الأعمال العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمارات العربية البينية.

وأشار الطباع إلى أن جميع الدول قد تأثرت بالوضع الوبائي نتيجة الجائحة مما قيد عمل الاتحاد وجعل جميع أنشطته بإستخدام تقنيات التواصل المرئي، مؤكداً على ضرورة العمل على عقد لقاء وجاهي مطلع العام القادم يضم أعضاء الاتحاد في احد الدول العربية أو عن بعد وذلك لبحث أهم القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني.

و استعرض الطباع موجزاً حول نشاطات الاتحاد خلال عام 2020، مؤكداً مشاركة الاتحاد الفاعلة في مختلف اللقاءات المنظمة من مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك وإعداد الاتحاد لأهم المقترحات والتوصيات والدراسات الاقتصادية حول مختلف القضايا التي تهم مجتمع الأعمال العربي ورفعها لمختلف الجهات المختصة.

فأشار الطباع الى مشاركة الاتحاد في كل من ندوة حول دور مؤسسات التمويل العربية في مواجهة جائحة كورونا التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 2020/6/20، وأعمال إجتماع الدورة (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي والذي تم عقده بتاريخ 2020/7/13 من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، وإجتماعات (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/9/3 و الذي تم عقده عبر تقنية الفيديو كونفرانس، و أعمال الندوة الرقمية حول تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين، والتي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاقتصادية بتاريخ 2020/9/23 عبر تقنية الاتصال المرئي.

وبين أن الاتحاد قد قام بإعداد عدد من الدراسات الاقتصادية خلال عام 2020 كان من أهمها دراسة حول الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فايروس كورونا المستجد»، وتم رفعها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، و تقرير حول التمويل ودور المؤسسات والمنظمات في مواجهة تداعيات أزمة كورونا على القطاعات العامة في المنطقة العربية. هذا الى جانب دراسة حول التعاون الاقتصادي العربي الآسيوي وغيرها العديد من المواضيع الأخرى.

وأشار الطباع الى أن الاتحاد وقع مذكرة تفاهم مع جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة بتاريخ 2020/10/20، وذلك بهدف تعاون الجانبين في إعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات التي تصب في مصلحة مجتمع الأعمال العربي. كما و وقام الاتحاد بتاريخ 2021/9/26 بتوقيع مذكرة تفاهم مع عدد من الاتحادات العربية المتخصصة والتي تتخذ الأردن مقراً لها وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي المشترك في مختلف المجالات والأصعدة.

وأكد الطباع بأن الاتحاد قد قام بتحديث خطة عمله لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وقد تم في هذه الخطة الأخذ بعين الإعتبار استمرار جائحة كورونا على المستويات العربية والعالمية، وانعكاسات ذلك على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في الدول العربية.

من جهته، استعرض الأمين العام للاتحاد ثابت الطاهر موجزاً حول أبرز ملامح ومحاور خطة العمل للاتحاد والمنوي تنفيذها خلال الفترة(2021-2022) والمتضمنة لثلاثة محاور رئيسية، فبين الطاهر أن المحور الأول يتمحور حول الاقتصاد العربي ويهدف الاتحاد في هذا المجال إلى تعزيز دور الاتحاد كمنبر اقتصادي عربي يسعى لتنظيم لقاءات للتباحث في القضايا الاقتصادية والفرص الاستثمارية، والمحافظة على مكانة الاتحاد كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك ودورها الإستشاري الهام لمجتمع الأعمال العربي، الى جانب المساهمة الفاعلة للاتحاد في السعي لجذب وتوطين الاستثمارات العربية المشتركة والترويج لإقامة مشاريع عربية مشتركة، وحث أعضاء الاتحاد على التعاون العربي المشترك.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني فيركز على العلاقات العربية والدولية ويهدف هذا المحور الى توثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال العرب، وفتح آفاق التعاون بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم من الدول الصديقة، الى جانب العمل كحلقة وصل بين مختلف الجهات المتخصصة بتعزيز العمل العربي المشترك، وفتح قنوات للتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق المكاسب لمجتمع الأعمال العربي.

وأشار الطاهر الى أن المحور الثالث لخطة العمل تركز على البحوث والدراسات والدوريات حيث يهدف الاتحاد من خلال هذا المحور الى تعزيز دور

الاتحاد في إثراء مجتمع الأعمال العربي بالدراسات والأبحاث والمعلومات الاقتصادية حول أبرز القضايا الهامة والمستجدة، بالإضافة إلى إبراز الدور الريادي للاتحاد.

وأكد الطاهر بأن خطة العمل للاتحاد تضمنت اقتراح عقد اجتماعات نوعية متخصصة مؤكداً ترحيب الاتحاد باستقبال أي مقترحات من أعضاء الهيئة العامة في هذا الشأن.

وأشاد الدكتور عبد الله دحلان العضو المؤازر للاتحاد بالجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أنه على الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة، وما كبدته من خسائر وتكاليف اقتصادية إلى أن اللقاءات باستخدام تقنيات التواصل المرئي ساهمت في التقليل من التكاليف المتعلقة بالسفر وتنظيم المؤتمرات والملتقيات الوجاهية، وكذلك سهلت عملية التواصل. مؤكداً على ضرورة الإستمرار في عقد لقاءات عن بعد حتى بعد انتهاء الجائحة، خاصة وأن التوجهات العالمية كلها نحو تكنولوجيا المعلومات.

كما وأعرب دحلان عن استعداده على التعاون مع الاتحاد في عقد عدد من اللقاءات النوعية المتخصصة وكذلك في إعداد الدراسات الاقتصادية وبلورة برنامج عمل وذلك على هامش اتفاقية التعاون المشترك بين الاتحاد و جامعة الأعمال والتكنولوجيا.

وأشار محمد عامور نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين الى أن الأوضاع الاقتصادية للوطن العربي ستكون أفضل في المستقبل، مشيراً إلى اهمية تفعيل نشاطات الاتحاد بشكل مختلف عن ما كانت في ظل الجائحة خلال الفترة السابقة، مؤكداً على أهمية التوجه نحو بحث القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك عربياً ووضع استراتيجيات تبحث تعزيز آفاق التعاون المشترك فيها.

كما وإتخذ مجلس الإدارة عدداً من القرارات للمواضيع المدرجة على جدول الأعمال بالإضافة إلى إقرار البيانات المالية الختامية لعام 2020، وإقرار خطة عمل الاتحاد لعام 2021، كما وناقشت الهيئة العامة للاتحاد عدداً من المواضيع على جدول أعمالها كان من أهمها انتخاب مدقق حسابات قانوني وأقرار الموازنة للسنة المالية القادمة.

واستعرض طارق حجازي الامين العام المساعد للاتحاد البيانات المالية والوضع المالي للاتحاد خلال الفترة 2020-2021، واستعرض كذلك بيانات المركز المالي والتدفقات النقدية وأبدى عدداً من الملاحظات حول البيانات المالية، وبين حجازي تأثيرات الجائحة وتداعياتها الاقتصادية السلبية على الاتحاد.

كما واتفقت الأمانة العامة للاتحاد على عقد عدد من اللقاءات النوعية المتخصصة وجاهياً وكذلك عن بعد من خلال برنامج عمل زمني يتضمن الأولويات الاقتصادية للدول العربية يتم تنفيذها العام القادم ضمن خطة عمل الاتحاد، وذلك بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل العمل العربي المشترك، وتشبيك مجتمع الأعمال العربي بما يصب في صالح الاقتصادات العربية.

وشارك عن بعد كل من محمد عامور نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين، طارق الشريف نائب رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، الشيخ فيصل بن قاسم ال ثاني رئيس رابطة رجال الاعمال القطريين، عبدالجبار هائل سعيد من جمعية الصناعيين اليمنيين، رفيق زنتوت رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية، ومحمد النقي من سكرتالية عربال، ومحمد الحديثي من جمعية رجال الاعمال العراقيين، الدكتور عبد الله دحلان رئيس جامعة الاعمال والتكنولوجيا، بدر عليوة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عبد الوهاب الحواج من جمعية رجال الأعمال البحرينية، ووجيه البزري رئيس غرفة التجارة الدولية_ بيروت. هذا الى جانب مشاركة عامر العسيلي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل والأمين العام المساعد طارق حجازي وجاهياً.

الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تنتخب أعضاء مجلس إدارتها

24 تشرين أول

عقدت الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2021/10/23 اجتماعها العادي الثاني لعام 2021، بمشاركة 130عضواً أصالةً وإنابةً وشكل الحضور 60.5 % من أعضاء الهيئة العامة.

وترأس لجنة الإنتخاب المشكلة من قبل الهيئة العامة موسى شحادة وعضوية كل من المهندس أنس سنو والدكتور عبد المهدي العلاوي. وتم بعد ذلك انتخابات مجلس إدارة الجمعية للأعوام 2021-2025 بالإقتراع السري، وأعلن شحادة نتيجة الإنتخابات فوز (9) أعضاء الذين يشكلون أعضاء مجلس الإدارة من أصل (10) مرشحين على النحو التالي، حمدي الطباع، المهندس عبد الرحيم البقاعي، المهندس يُسري طهبوب، ميشيل نزال، أيمن علاونة، صلاح البيطار، المهندس عبد الحليم عابدين، محمد البلبيسي، الدكتور عبد الله البشير. وعقب إعلان النتائج ألقى حمدي الطباع كلمة شكر فيها أعضاء الهيئة العامة على ثقتهم الغالية بأعضاء المجلس الجديد ورحب بالمرشحين الفائزين في مجلس الإدارة.

وأكد الطباع في كلمته على حرص مجلس الإدارة على الإستمرار في خدمة أعضاء الجمعية ومواصلة العمل على تطوير الجمعية والإرتقاء بأدائها لتبقى في مقدمة هيئات القطاع الخاص في الأردن والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني كما عهد عنها على مدى مسيرتها منذ التأسيس يفي عام 1985 في خدمة الوطن الغالي في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم .

توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين و مجلس المصدرين والمستثمرين التابع لوزارة الخارجية الأوكرانية

26 تشرين أول

التقى حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة نائب وزير الخارجية الأوكراني دميترو سينيك، في مقر السفارة بحضور سعادة السفيرة الأوكرانية شيرباتيوك ميروسلافا، وذلك لبحث سُبل تعزيز علاقات التعاون الثنائية بين البلدين على الصعيد الاقتصادي و مناقشة آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانب الأردني والجانب الأوكراني، هذا الى جانب توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الجمعية ومجلس المصدرين والمستثمرين التابع لوزارة الخارجية الأوكرانية.

وإستعرض الطباع خلال اللقاء دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية، مشيراً الى وجود ما يقارب 36 مجلس أعمال مشترك و28 مذكرة تفاهم ترتبط الجمعية من خلالها مع نظرائها من مختلف الدول العربية والأجنبية.

من جهته، أكد دميترو سينيك اهتمام القطاع الخاص الأوكراني في الاستثمار في الأردن، خاصة مع وجود العديد من المجالات الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك، لافتاً الى أن أوكرانيا تقوم بتصدير المنتجات الزراعية الى المملكة المتحدة، وهناك فرص واعدة للتعاون مع الأردن في المجال الزراعي خاصة وأن جلالة الملك عبد الله يبذل الجهود الحثيثة في سبيل جعل الأردن مركزاً للأمن الغذائي الإقليمي في المنطقة.

وأشار الطباع إلى أهمية العمل على بحث آفاق الفرص الاستثمارية خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الإهتمام المشترك خاصة قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي، وكذلك قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع السياحي والسياحة العلاجية و قطاع الرعاية الصحية. مؤكداً على أهمية تبادل الخبرات في مجال الأساليب الزراعية الحديثة والتقنيات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في هذا المجال، كما وبين الطباع وجود عدد من المشاريع الكبيرة في الأردن والتي تعد قيد التنفيذ من أهمها مشروع الناقل الوطني الذي يعد من أهم المشاريع في قطاع المياه.

وأعرب الطباع عن ترحيب الجمعية على التعاون مع نظرائنا في أوكرانيا وذلك في سبيل تعزيز العلاقات التجارية وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، وكذلك التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، لافتاً إلى أن الجمعية في شهر أذار من العام الحالي قامت بتنظيم منتدى اقتصادي أردني أوكراني، تضمن مشاركة نخبة من رجال الأعمال من الأردن وأوكرانيا، هذا الى جانب حرص الجمعية المتواصل على الإلتقاء مع مختلف أركان السفارة الأوكرانية.

ولفت سينيك الى امكانية التعاون في الجانب السياحي من خلال تبادل الزيارات وتنظيم رحلات مباشرة الى العقبة كذلك، حيث تستقطب أوكرانيا سائحين من مختلف الدول العربية خاصة دول الخليج العربي، مشيراً الى استعداد كل من وزارة الخارجية الأوكرانية والسفارة الأكرانية في الأردن للتعاون في سبيل رفع مستوى التبادل التجاري ثوزيادة حجم الاستثمارات البينية بين البلدين.

كما واستعرض سينيك نبذة تعريفية عن مجلس المصدرين والمستثمرين الأوكران التابع لوزارة الخارجية الأوكرانية والذي تأسس في عام 2013، من أجل حماية المصالح الوطنية في ترويج الصادرات الأوكرانية وجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

كما وناقش مجلس الإدارة عدداً من المواضيع الهامة، مشيرين الى أن الجمعية تمثل كافة القطاعات الاقتصادية والتي من ضمنها القطاع السياحي، مؤكدين بأن السياحة مهمة للأردن خاصة مع امتلاكه العديد من المواقع الأثرية والسياحية المتميزة والتي تشكل مزايا تنافسية على مستوى المنطقة.

وبين مجلس الإدارة الى أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن تحتاج الى مزيد من تبادل المعلومات والمشاركة في المعارض المشتركة للتعرف على نظرائنا من الجانب الأوكراني خاصة وأن الأردن يمتلك بيئة استثمارية مشجعة واقتصاد منفتح على العالم من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطه مع مختلف الدول على الصعيدين العربي والدولي.

وأكدوا على أن وجود تعاون في مجال قطاع الصرافة يساهم في تسهيل عملية التبادل التجاري بين البلدين. مشيرين الى أن العقبة تتضمن فرصاً كبيرة وواعدة استثمارياً وما زالت بحاجة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات اليها، خاصة في المجال السياحي وكذلك اللوجيستي فالعقبة تشكل أهمية اقتصادية كبيرة للمنطقة وتقدم خدمات وفرص استثمارية متنوعة.

وأكدوا كذلك على ضرورة العمل على وضع خطة عمل واضحة من خلال مذكرة التفاهم الموقعة اليوم وذلك للنهوض بحجم الاستثمارات الثنائية وبما يصب في صالح كلا البلدين.

وفي ختام اللقاء أكد الطباع بأن توقيع مذكرة التفاهم اليوم مع مجلس المصدرين والمستثمرين الأوكران هو استكمال لجهود الجمعية في تعزيز العلاقات الثنائية وايجاد شراكات استراتيجية بين الجانبين. كما وأعرب الطرفين عن سعادتهم بتوقيع مذكرة التفاهم وبما يساهم في نمو الاقتصاد الأردني والأوكراني.

وتهدف مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية رئيسها حمدي الطباع وعن مجلس المصدرين والمستثمرين دميترو سينيك، الى تقوية العلاقات التجارية وتحفيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين وذلك من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بتطوير التجارة البينية وتقديم الدعم لكلا الطرفين في مجالات تبادل الوفود التجارية والمؤتمرات والملتقيات الاقتصادية وكذلك الاستثمارية. بالإضافة الى تقديم المعلومات والمشورة لمجتمع الأعمال من كلا الجانبين عند زيارتهم لكل من الأردن وأوكرانيا و تشجيع تبادل الزيارات.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، محمد البلبيسي، المهندس يُسري طهبوب، ميشيل نزال، أيمن علاونة، صلاح البيطار، وطارق حجازي مدير عام الجمعية.

الطباع رئيساً لجمعية رجال الأعمال الأردنيين والبلبيسي نائباً له

28 تشرين أول

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماعاً لمجلس الإدارة المنتخب حديثاً في مقر الجمعية بتاريخ 2021/10/27. واتفق مجلس الإدارة خلال الإجتماع على اختيار حمدي الطباع رئيساً لمجلس الإدارة في دورته الممتدة من 2021- 2025، ومحمد البلبيسي نائباً للرئيس، وميشيل نزال أميناً للصندوق، والمهندس عبد الرحيم البقاعي أميناً للسر.

وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للجمعية في اجتماعها العادي الثاني لعام 2021 بتاريخ 2021/10/23، بالإقتراع السري.

وعبر الطباع خلال الإجتماع عن شكره لثقة الهيئة العامة وأعضاء مجلس الإدارة واختيارهم، مؤكداً بأن الجمعية سوف تواصل أداء دورها كذراع استثماري للمملكة وأحد أهم الممثلين لمجتمع الأعمال الأردني بنخبة من الأعضاء الممثلين لأكثر من اثني عشر قطاعاً اقتصادياً.

وأكد الطباع على حرص مجلس الإدارة الجديد على مواصلة تحقيق أهداف الجمعية والإستمرار في تطويرها والإرتقاء بأدائها بالشكل الذي يساهم بالنهوض بالوطن وتعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وإكمال مسيرة الجمعية التي بدأت في عام 1985.

جلالة الملك يكرم الطباع بوسام مئوية الدولة الأولى

18 تشرين أول

كرم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حمدي الطباع بوسام مئوية الدولة الأردنية وذلك خلال فعالية الإحتفال الحكومي بمئوية الدولة الأردنية، بتاريخ 2021/10/17، في مقر رئاسة الوزراء، وذلك تقديراً لمساهمته في تطوير مؤسسات القطاع الخاص على مدار نصف قرن من خلال تأسيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في عام 1985 والمساهمة في تأسيس اتحاد رجال الأعمال العرب في عام 1997.

وأعرب الطباع عن شكره وتقديره على هذا التكريم، مؤكداًعلى استمرار جمعية رجال الأعمال الأردنيين في بذل الجهود الحثيثة كذراع استثماري للمملكة وكمساهم أساسي في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة على الصعيدين العربي والدولي، والسير وفقاً للتوجيهات الملكية في إظهار موقع الأردن على خارطة الاستثمار العالمية في أبهى صوره.

و أكد الطباع في هذه المناسبة بأن الجهود الكبيرة التي يبذلها جلالته خلال عهده الميمون مكنت الأردن من التطور لتصبح دولة عصرية منفتحة تجارياً على مختلف دول العالم ومنسجمة مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومواكبة لمختلف التطورات الاقتصادية و تميز الأردن كوجهة أمنة للاستثمار تتمتع بسيادة القانون والإستقرار السياسي.

لافتاً إلى أن جلالة الملك ومنذ توليه سلطاته الدستورية، وهو يسعى الى تحقيق النمو المستدام لجميع القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى حياة أفضل لجميع المواطنين، اذ عمل جلالته على إدماج الأردن في الاقتصاد العالمي، وحرص في جميع توجيهاته على بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وإدخال مختلف أساليب الحداثة والتطور على المستوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وتطوير التعليم وأساليبه.

وأشار الطباع بأن الإحتفال بذكرى المئوية الذي تم في شهر نيسان أتاحت الفرصة أمامنا بالتطلع بكل إصرار وعزم نحو تحقيق مستقبل أفضل من خلال الإستمرار في مسيرة الإصلاح بكل شفافية ومصداقية وبتشاركية حقيقية بين جميع فئات المجتمع وذلك في سبيل تحقيق مصالح الوطن.

وبين الطباع بأن مجتمع الأعمال الأردني فخور بما أنجزه جلالته في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذلك الإجتماعية وفي النهوض بالأردن لأرقى المستويات، فمما لاشك فيه أنه لولا الرؤيا الملكية الثاقبة لجلالته في تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص لما حقق القطاع الخاص التطور الكبير في مؤسساته، وذلك ضمن جهود جلالته في مواصلة قاطرة الإنتاج والتصدير والتحديث وتوسيع الأعمال بما يساهم في رفعة الاقتصاد الوطني.

الطباع يؤكد على أهمية رفع مستوى العمل العربي المشترك

8 تشرين الثاني

استقبل حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب سعادة السفير محمدي أحمد النبي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية، وذلك بحضور المستشار في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و رئيس الاتحاد العربي للملكية الفكرية المحامي أسامه البيطار، والأمين العام للاتحاد ثابت الطاهر، وذلك لمناقشة عدد من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال العربي.

وأكد الطباع على أهمية تعزيز الاستثمارات العربية البينية خاصة مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة، لافتاً الى تأثر حجم الاستثمارات العربية البينية نتيجة جائحة فيروس كورونا وتراجعها خلال عام 2020، الأمر الذي يتطلب التعاون المشترك في سبيل دعم المناخ الاستثماري العربي.

وبين الطباع أن من أهم المواضيع على المستوى العربي هو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بما يساهم في تعزيز حجم التجارة العربية البينية والتي لا تزال مساهمتها في حجم التبادل التجاري العالمي أقل من مستوى الطموحات.

واستعرض الطباع خلال اللقاء حزمة من التوصيات المتعلقة بتحقيق التعاون الاقتصادي في الوطن العربي وذلك من خلال التوجه نحو دعم وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والمحافظة على ديمومتها، وكذلك العمل على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتشاور معه.

هذا الى جانب ترسيخ مبدأ الإعتماد على الذات في جميع القطاعات الاقتصادية لضمان ديمومتها مع التوجه نحو التخفيف من الكلف الإنتاجية على القطاعات الاقتصادية.

وأوصى الطباع كذلك الإستمرار في توفير السيولة النقدية في الاقتصاد وضخ النقد، و إتباع سياسات مالية توسعية بشكل مدروس لضمان التناسق بين مختلف السياسات، مع تحقيق الإستفادة العُظمى من صناديق الاستثمار والإدخار الوطنية في دعم الاقتصاد وتجاوز الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية، بالإضافة الى الإهتمام بتعزيز قطاع الأعمال في الوطن العربي والتصدي للتحديات التي تواجهه.

ومن جهته، استعرض سعادة السفير أحمد النمي ملامح الخطة المنوي تنفيذها خلال الفترة(2022-2027)، والتي تعد خارطة الطريق للعمل العربي المشترك ، مؤكداً بأن ملامح الخطة تواكب التطورات العالمية وتركز على المواضيع المستجدة كالتحول الرقمي، والتجارة الإلكترونية، الى جانب تحفيز الاستثمار.

مشيراً الى أن الخطة تعتمد على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي تم اقرارها في عام 1957، من قبل المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية.

بدوره، أكد ثابت الطاهر على أهمية التركيز على تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة مشكلة ازدياد الفجوة الغذائية في الوطن العربي، والإعتماد المتزايد على الإستيراد لغايات تلبية حاجات الوطن العربي من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية.

لافتاً الى مواجهة الوطن العربي لصعوبات فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي نتيجة جائحة فيروس كورونا، والتي لا يمكن التصدي لها الا من خلال التعاون المشترك والتكاتف بين الوطن العربي، هذا الى جانب ازدياد معدلات الفقر والبطالة في الوطن العربي.

مما يستدعي التوجه نحو تبني حزمة من الإجراءات الكفيلة بالتقليل من نسبة فاقد الغذاء وهدر الموارد وتعزيز مفهوم الإكتفاء الذاتي كذلك.

كما واتفق الجانبان على أهمية لتعاون المشترك خاصة وأن اتحاد رجال الأعمال العرب الذي تم تأسيسه في عام 1997 كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك حريص وبشكل مستمر على أداء دوره الهام في خدمة مجتمع الأعمال العربي.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Fax +962 6 533 7617 فاكس - Tel. +962 6 537 3355 هاتف
E-mail info@jba.com.jo البريد الالكتروني
P.O.Box 926182 Amman 11190 Jordan ص.ب
www.jba.com.jo